المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية
**اسم الكاتب:** أ.م.د. ستار جبار علاي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/2184
**تاريخ الاسترداد:** 2026/04/12 07:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية

أ.م.د. ستار جبار علاي(*)

المقدمة

وضعت الثورة الايرانية عام نهاية للملكية ومهدت الطريق لتاسيس كيان سياسي جديد مبني على اساس القيم الناشئة التي لعبت دورا رئيسا في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم ويمكن القول ان هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالاسلام بوصفه عقيدة وايديولوجيا استطاعت حشد الجماهير اثناء قيام الثورة الايرانية.وهذه العوامل هي مشاركة رجال الدين في العملية الثورية بقيادة الإمام الخميني(*) ودور المفكرين المسلمين في الصحوة الاسلامية قبل لثورة ومشاركتهم في رسم الاستراتيجية الثورية.وكان لهذه العوامل دور حاسم في اقامة علاقة مبنية على التعايش بين الدين والسياسة في ايران في الحقبة التي أعقبت الثورة.وقد أضفت تلك العلاقة نكهة متميزة جديدة على السياسة الايرانية.ومهدت الطريق الى حدوث تصادم بين التفسيرات المختلفة للدين ودوره في رسم سياسة البلاد وحكمها.كما اثارت حماسا وجدلا حول عدد من التساؤلات ابرزها.اي من اوجه تفسير الاسلام يجب ان يترك بصمته على الحكومة ومؤسساتها؟ ومن الذي يجب ان يمثل هذه الحكومة ؟ ومن الذي يجب ان يتولى السلطة في الحكومة الاسلامية؟

كان للدين الإسلامي دائما دور بارز في سياسة ايران.خاصة في الحقب الماضية.وهو ما ظهر بجلاء في انتفاضة التبغ عام والثورة الدستورية في حقبة – وتاميم النفط في عهد مصدق – الا ان رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسستهم الدينية ولكن الثورة الإيرانية عام أتاحت– لأول مرة في تاريخ ايران السياسي– الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم–واثير التساؤل حول الدور الذي يجب على المؤسسة الدينية ان تضطلع به في حكومة مابعد الثورة في إيران؟ وعندما بدأ رجال الدين يفرضون ارادتهم السياسية على سياسة الدولة وحكومتها–نفر من الحكومة العديد من فئات المجتمع الايراني–وساد الساحة السياسية الايرانية– فيما بعد الثورة– تضارب في وجهات النظر المتباينة حول الدين والحكومة–بين هؤلاء الذين سيطروا على السلطة–واولئك الذين نفروا من السياسات الداخلية للحكومة.

لقد اقامت ايران بعد نجاح ثورة .نظاما سياسيا جديدا استند الى نظرية ولاية الفقيه.وقد تكرس هذا النظام دستوريا بدستور .والتعديلات التي اجريت عليه في العام .وبالشكل الذي عزز سلطات الولي الفقيه في كافة المجالات.ومن هنا تفترض الدراسة ان هناك اهمية واضحة لهذا المنصب في النظام السياسي الايراني تفوق اهمية المؤسسات الاخرى على الرغم من ان شاغل هذا المنصب معين وليس منتخب.وتحديدا في مجالات السياسة الداخلية إلى جانب دوره في السياسة الخارجية.وكانت تطورات الإحداث في إيران وخصوصا بعد الانتخابات الرئاسية التي اجريت في حزيران(يونيو) )وموقف المرشد الأعلى الذي انحاز بشكل واضح لصالح الرئيس محمود احمدي نجاد قد شكلت تهديدا واضحا لمكانة واهمية هذا المنصب في الحياة السياسية الإيرانية. ومن اجل إثبات الفرضية أعلاه)قسمت الدراسة على مبحثين هما

المبحث الاول اهمية ومكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الايراني.

---

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية بغداد.

المبحث الثاني المرشد الاعلى وقضايا السياسة الداخلية والخارجية.

**المبحث الأول أهمية ومكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الايراني.**

فرض مفهوم الإمامة ثم مفهوم الغيبة على الشيعة ألاثني عشرية نوعا من العزلة السياسية.مما أدى إلى عزوفهم عن بحث موضوع الحكم وإقامة الدولة في عصر الغيبة.ولهذا عدت إي دولة في عصر الغيبة.أي قبل ظهور الإمام المهدي نوعا.من الضلالة.من العوامل التي أدت إلى جمود الفكر السياسي الشيعي وعدم طرح موضوعات الدولة بين فقهاء الشيعة.

إلا أنهم لم يقفوا عند هذا الحد وسعوا إلى تجسيد أفكارهم وتطبيقها على الواقع.وان كان بمراحل عديدة اختلف فيها الفقهاء في طريقة التطبيق جملة وتفصيلا.وذلك من خلال الاختلاف حول سلطات الفقيه الذي رأوه أفضل من يخلف إمامهم في شؤون القضاء وغيرها من الأمور البعيدة عن الحكم والسياسة.واستمروا في تطوير أفكارهم إلى إن تكللت في عام ) بولاية الفقيه كما صاغها الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران.( .) فقد آمن الإمام الخميني أن النظام الإيراني الذي كان قائما نظام فاسد.ولابد من إزالته ولا توجد غير قوة العقيدة التي يمكنها إن تسقطه.فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي.ولكنه طور استخدامها وأكسبها أبعادا سياسية لم تكن لها من قبل مما جعلها في ثوبها المعاصر ترتبط بأسمه تحديدا إذ أكد أن الفقيه الجامع للشروط عليه القيام بمهمة تشكيل الحكومة الإسلامية وتحدث عن ولاية الفقيه بوصفها حكومة الفقيه أساسا مشيرا إلى أنها بمثابة البديل عن حكومة الإمام الغائب.( )

فطوال فترة بقاء الإمام الخميني على راس حركة المعارضة كان في تصوره قيام ايران جديدة على غرار ماكان عليه الامر في الحقبة الاولى للاسلام.وبعد وصوله الى السلطة ادرك واتباعه صعوبة ادارة دفة الحكم باستخدام الشعارات الثورية.فهم قد دعوا لتولي ادارة شؤون الدولة لامناقشتها.وقام المجلس الثوري الذي شكله الإمام الخميني قبل وصوله الى السلطة.ليقوم بها عن طريق اجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة.( .)يكرس أفكار وتوجهات الإمام الخميني لشكل النظام السياسي في إيران.

عاد الإمام الخميني إلى طهران في كانون الثاني(يناير) )وبعد أيام قليلة وقبل سقوط حكومة شاهبور بختيار)سمى الإمام مهدي بازركان رئيسا للوزراء وكلفه تشكيل الحكومة)وعندما سقط الملك في شباط(فبراير) )قاد بازركان أول حكومة إسلامية.( )) وشكل إلى جانبها مجلسا ثوريا سريا من خمسة أعضاء في البداية ثم اثني عشر عضوا ثم خمسة عشر عضوا)وقد مارس المجلس الذي سيطر عليه رجال الدين السلطة التشريعية والقضائية كما كان من وظائفه الإعداد لدستور جديد يحقق مبدأ ولاية الفقيه.وأعقب ذلك إعلان الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان(ابريل) )وجرى الاستفتاء على الدستور في )كانون الأول(ديسمبر) )ونصب الإمام الخميني مرشدا أول للجمهورية الإسلامية في إيران.( ))وفي هذا المبحث سوف نتناول الموضوع في مطلبين هما

المطلب الأول أهمية منصب المرشد الأعلى.

المطلب الثاني مكانة المرشد الأعلى.

**المطلب الأول أهمية منصب المرشد الاعلى.**

يعد أحمد النراقي أول فقيه بحث بالتفصيل في مسألة ولاية الفقيه.في كتابه (عوائد الأيام في أصول الفقه))( – ))الذي يشير فيه إلى مسألة ولاية الفقيه بصورة يمكن عدها جزءا من الفكر السياسي.ويؤكد النراقي في شرحه

للنظرية الشيعية في الحكم.إن الحاكم الشرعي هو الفقيه ولا يمكن لأحد إن يمارس السلطة فوق الآخرين ويحكمهم إلا إذا كان معينا من قبل الله- الرسول( () أو الإمام الثاني عشر- واستخدم عدة أحاديث لإثبات أن الفقيه هو الحاكم الشرعي في هذه الحالة-وهو نائب الإمام الثاني عشر في الغيبة الكبرى.كما ذكر النراقي أيضا إن سلطة الفقيه عامة وشاملة مثل الرسول( ())والإمام الثاني عشر إلا إذ ظهر دليل واضح على أن هناك أمورا متخصصة تخرج عن نطاق حكمه أو علمه.فالفقهاء هم أمناء الرسل.ولا يجب إن يكونوا تابعين للملوك.وإذا حدث ذلك فلابد إن ينفصلوا عن الملوك حفاظا على الدين.وبهذا المبدأ وبطريقة موازية أعلن النراقي ولاية الفقيه(الولاية العامة للفقيه))وكان ذلك نوع الحكم الشرعي الوحيد كما أقر رسول الإسلام( () والإمام الثاني عشر من وجهة نظره.( ()

وتعرف ولاية(**) الفقيه في الفقه الشيعي باختصار على أنها(حكم الفقيه العادل الكفء) (حكم العالم العادل الجامع للشرائط).( () كما تعرف بأنها (وجوب إقامة حكومة إسلامية(يشكلها ويجلس على قمتها فقيه عالم عادل نيابة عن الإمام الغائب(وتكون له صلاحياته).( () وهناك من يعرفها بأنها حق الفقيه في التصرف في أمور الأمة(وتدبير شؤونها(ورعاية مصالحها بما يعود عليها بالنفع والخير(والفقيه هو الذي استكمل كل المواصفات(والشرائط ليصبح من خلال ذلك وليا وحاكما على الأمة.( ) ويعرف السيد على خامنئي(الولاية ذات معنى عميق(وتعني في الأساس قرب الشيئين من بعضهما...والولاية تعني الاتصال المباشر والصلة الوثيقة بين الشيئين...ويعبر الإسلام عن الحكومة بكلمة(الولاية))ويعبر عن الشخص الذي يكون على رأس الحكومة بكلمات الوالي)والمولى)وهي بأجمعها مشتقة من كلمة الولاية).( ) فيما يعرف السيد محمد آل بحر العلوم (الولاية(بالمعنى الاصطلاحي(هي السلطة الشرعية أو العقلية على نفس الغير أو ماله أو كليهما(سواء كانت هذه السلطة أصلية أم عرضية).ويعرفها عبد الرزاق السنهوري بأنها (السلطة على الغير التي يلزم بإتباعها دون الحاجة لموافقته).( ).) وبطبيعة الحال(فان الشرط في هذه السلطة(بجميع إبعادها هو حفظ المصالح الحقيقية للأشخاص الموضوعين تحت الولاية.كما يشار إلى منصب القائد السياسي لبلد إسلامي تتوفر فيه الشروط المطلوبة بوصفه ولي الأمر.( .() وولاية الفقيه نظرية طبقها الإمام الخميني وأسس بواسطتها ثورته عام ليكون اول مرشد أعلى في الجمهورية الاسلامية الإيرانية ( ) )وتبين رؤية الإمام الخميني لنظرية ولاية الفقيه أربعة حقائق مهمة هي ( ) )

أولا- انتقاده للمؤسسة الملكية لعدائها للإسلام ونموذج النبي( ())وإنها المصدر لكل معاناة الإيرانيين على مدى عام من التاريخ.

ثانيا-تقديمه نموذج الدولة الإسلامية المستندة إلى القرآن ونموذج المجتمع الإسلامي الذي حكمه النبي( () في القرن السابع ولكن ليس كنموذج مثالي إلا في بعض الملامح وبشكل عملي للحكم يمكن إدراكه خلال حياة الجيل الحالي.

ثالثا-مطالبته لرجال الدين في إن يكونوا نواب عن النبي( ())في قيادة المجتمع)ووضعه مؤهلين أساسيين لذلك في ولاية الفقيه وهما العدالة والمعرفة بالقانون الإسلامي.

رابعا- وصفه ولاية الفقيه بأنها ملزمة لكل المؤمنين بالعمل الجدي للإطاحة بكل الدول غير الإسلامية.

وبالنسبة لنظرية الإمامة.كان الإمام الخميني تقليديا محافظا حيال مسألة التراث الشيعي من قبيل إن الأئمة معينون من قبل الله.إلا إن الجديد الذي قدمه في هذا الإطار هو تركيزه على عدد من المشكلات التي ساعدت عليها نظرية الانتظار وهي الواقع البائس الذي يحيا فيه المسلمون وإبراز تناقض هذا الواقع مع الإسلام نهجا وفكرا والتركيز على عموم ولاية الفقيه كموقف عملي دعمه الإمام الخميني في كتابه(الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه) بالدعائم النظرية(وذلك حتى يتجاوز به الفكر الشيعي الجمود الذي ظل يرزح تحته لقرون لم تؤد إلا إلى شل حركتهم السياسية

منذ غيبة الإمام المهدي.( .()فعندما اعد الإمام الخميني كتاب (الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه) وقدمه كنظرية للحكم(كان اغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسي(وفي المقام الاول كان الإمام يهدف- من عرضه لذلك الاطار من الحكم- الى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسي.وفي عدد من خطبه التي القاها بين عـامي ) ) )انتقـد الإمـام الخميـني رجـال الـدين المبتعـدين عـن الـسياسة)وطالـب باشـراكهم في المعارضة)واكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في ايران من بين المتشددين والشعبيين)الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الاول)الذي صاغ اول دستور لايران الثورة.وكان من بين هذه الشخصيات بهشتي الذي تفانى في الدفاع عن هذه النظرية وقام فيها بدور اساسي.اذ تزعم المساعي الجماعية للحصول على غالبية الاصوات في مجلس الخبراء.لضمان مكانة الوالي الفقيه في الدستور.وضمان دور مهيمن لرجال الدين في السلطة السياسية للامة.ولهذا كانت زعامة آية الله بهشتي.والعمل الجماعي الذي قام به مؤيدو نظرية ولاية الفقيه.وموافقة الإمام الخميني.كلها عوامل اساسية في اقامة حكم الفقيه في ايران مابعد الثورة.( .() لقد سعى علماء الدين للتوفيق بين الآراء المختلفة حول تأسيس نظام يجمع بين الشرعيتين وجاء الاسم الرسمي لإيران(الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد(فكلمة الإسلامية تشير إلى المرتكز الديني للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه(وكلمة الجمهورية لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محورية إرادة المواطنين في النظام السياسي(أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية.( .()

وهكذا أدت النظرية الجديدة بمنح السلطة المطلقة للفقيه الى اضفاء المصداقية على انصار ولاية الفقيه(الامر الذي اتاح لهم القول ايضا بوجوب توسيع سلطات الفقيه الى مجالات اخرى يمكن لرايه فيها- كمرشد اعلى- ان يكون له نه-مثل تسوية النزاعات وحل الخلافات-وفي ظل التجاهل التام لحدود مسؤليات المرشد كما وردت في الدستور- لم يتصور انصار هذه النظرية وجود اية حدود لسلطة الفقيه-وتمادى مؤيدو ولاية الفقيه الى درجة المناداة بان تكون شرعية النظام السياسي باكمله مستمدة من الزعيم نفسه-وليس من العقد الشرعي المبرم بين القائد والامة-او المستند الى الاجماع الشعبي-فالتاكيد هنا ان اصل جميع اشكال الشرعية في الحكومة الاسلامية ترجع الى الوالي الفقيه-الشعب ليس له اي علاقة بشرعية الحكومة-وان القبول بالحكومة وتشريعاتها في ظل الوالي الفقيه لايعد التزاما قانونيا فحسب-بل هو مسؤولية المسلم وفرض عليه.( .()

كان المقصود في ولاية الفقيه المطلقة هنا الشمول والإطلاق النسبي)في مقابل بقية الولايات التي تراعى فيها أمور خاصة.فالفقيه الشيعي الذي يأخذ على عاتقه حمل مسؤولية الزعامة.هو مسؤول في جميع الجوانب السياسية وينبغي له إن يسعى للحفاظ على مصالح الأمة على جميع الصعد.فالإطلاق هو توسيع نطاق ولاية الفقيه إلى المدى الذي تسعه الشريعة.وان مسؤولية الولي الفقيه التنفيذية هي في جميع الإحكام التدبيرية الإسلامية.وليست ذات بعد واحد كما هو الحال في بقية الولايات.وتأتي صفة الفقاهة مع الولاية لتضيف تقييدا للولاية.ذلك إن ولاية الفقيه تنبع من فقاهته.وبالنتيجة فان له ولاية في حدود الفقاهة.وهذا إطلاق في عين التقييد.وتقييد في عين الإطلاق.والمقصود هو إن تكون الولاية محدودة في إطار مقتضيات الفقه.والشريعة.ومصالح الأمة.( .() وهناك من يرى إن (المراد بالولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط هو إن الدين الإسلامي الحنيف(هو دين الحكم وإدارة شؤون المجتمع فلا بد إن يكون للمجتمع الإسلامي بكل طبقاته ولي أمر وحاكم شرع وقائد ليحفظ الأمة من أعداء الإسلام والمسلمين وليحفظ نظامهم وليقوم بإقامة العدل فيهم ويمنع تعدي القوي على الضعيف وبتأمين وسائل التقدم والتطور الثقافية والسياسية والاجتماعية والازدهار لهم...ولا بد أن تكون إرادته وصلاحيته فيما يرجع إلى المصالح العامة للإسلام والمسلمين حاكمة على إرادة

وصلاحيات عامة الناس عند التعارض وهذه نبذة يسيرة عن معنى الولاية المطلقة).( ) وقد تجسدت ولاية الفقيه في إيران في أطار موقع المرشد الأعلى دستوريا وسياسيا.

**.– موقع المرشد الأعلى دستوريا.**

تحدد إطار النظام السياسي للجمهورية الاسلامية الايرانية على يد مجلس الخبراء الذي ضم ثلاثة وثمانين عضوا.وبدأ اجتماعاته عام )ونجح التيار الديني– بقيادة الراحل اية الله بهشتي– في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لاتتضمن دورا بارزا للإمام الخميني.إذ كان الدور المتصور له ان يتولى منصب الفقيه (المرجع الاعلى لقيادة البلاد في غياب الإمام المهدي المنتظر وفي مناقشات مجلس الخبراء صوت سبعة وخمسون عضوا لصالح المادة وامتنع ثلاثة عن التصويت الامر الذي ادى الى استحداث منصب يفوق في صلاحياته ماكان ممنوحا للملك بمقتضى دستورعام .( .() فقد جعل الدستور الايراني الايمان بولاية الفقيه من الركائز الاساسية للجمهورية الاسلامية فلا يستقيم نظامها الا بها ولايكتسب شرعيته الا باعمالها على ماتقدم.وبناء عليه.فان المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد ايضا.لانه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.وتنص على ذلك المادة من الدستور المعدل ومضمونها مانصه(السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها باشراف ولي الامر المطلق وامام الأمة وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور.( .() فقد نصت المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الايراني على وظائف القائد وصلاحياته على الشكل التالي

. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

. القيادة العامة للقوات المسلحة.

. اعلان الحرب والسلام والنفير العام.

. نصب وعزل وقبول استقالة كل من

– فقهاء مجلس صيانة الدستور.

.– أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

.– رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

.– رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ– القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.

.– القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي.

.– حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

.– امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

.– عزل رئيس الجمهورية....وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية او بعد راي مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية.( .()

وأصبح المرشد الأعلى أو مرشد الثورة او الولي الفقيه ايا كانت التسمية هو اهم منصب في ايران الثورة)لانه القائد الاعلى بموجب الدستور الايراني الحالي وما رئيس الجمهورية الا منفذ لسياساته فقد اكدت المادة الخامسة من الدستور الايراني ان ولاية الامة في ظل غيبة الإمام(المهدي المنتظر))تؤول إلى اعدل واعلم واتقى رجل في الامة)ليدير شؤون البلاد)ومؤهلات الولي الفقيه وفقا للدستور هي العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف

العصر والشجاعة والفطنة والذكاء والقدرة على ادارة الامور.وهذه الصفات التي يتمتع بها الولي الفقيه تعطي له صلاحيات واسعة جدا في الجمهورية لاينافسه فيها منصب أخر.والمثال الأبرز على ممارسة هذه الصلاحيات ظهر في حالتين الاولى قيام الإمام الخميني بإقالة أبو الحسن بني صدر اول رئيس للجمهورية الاسلامية في العام ) .عندما خالف تعليماته.والثانية عندما وجه الإمام الخميني رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الجمهورية السيد علي خامنئي(***) في العام ) وذلك عندما اعترض على بعض ممارساته حين اجاز قانون العمل بعد ان عارضه مجلس صيانة الدستور.( .()

وخلال سنوات حكمه العشر)نجح الإمام الخميني في استخدام شبكة المؤسسات السياسية بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الاسلامية. الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما الى جعله اكثر قوة ونفوذا في تعزيز سلطته في المجالات كافة وكانت لمراسيمه قوة القانون ويقع على كاهل جميع الدواوين الحكومية عبء تنفيذها.اما بخصوص المسائل السياسية.فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكان.والحرب مع العراق.وهدر دم الكاتب سلمان رشدي بعد نشر كتابه آيات شيطانية الذي أثار جدلا واسعا.

وكانت سلطته حاسمة ايضا فيما يتعلق بادارة الصراعات والتحزبات الداخلية في الجمهورية الاسلامية.اذ كان الإمام الخميني فوق كل الفئات.وهو الذي يحدد الحلال والحرام في البلاد.ولكنه لم يكن يتدخل الا عند تعرض النظام السياسي للتهديد.وفي واحدة من حالات الصراع التحزبي- التي وقعت عام - طلب الرئيس خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى رفسنجاني-من الإمام الخميني-رسم معالم واضحة لمهام اعادة البناء الموكلة اليهم-والسماح لنجله احمد الخميني بالانضمام لهم في المجموعة التي سيوكل اليها الاشراف على هذه العملية-وفي معرض رفضه لطلبهم حذرهم الإمام الخميني من مغبة اظهار عوامل الفرقة ووجه اليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم.( .()

وفي الجانب الدستوري وهو الأهم فقد أصدر الإمام الخميني أمرا في نيسان(ابريل) )عين فيه مجموعة من الخبراء.وكلفهم بإعادة النظر في الدستور وإصلاح بعض مواده في ضوء التجارب السابقة.وقد انتهى العمل في إعداد متمم الدستور وتعديل مواده وتمت المصادقة عليه في .تموز(يوليو) )وفي تموز(يوليو) تمت الموافقة على تلك التعديلات بعد استفتاء شعبي.( .()

لقد وسع الإمام الخميني من نفوذه خارج دائرة رسم السياسات المحلية للبلاد)وبعد إن مهد الطريق لتولي رجال الدين دورا مباشرا في سياسة الحكومة)والهيمنة على جميع اوجه اتخاذ القرارات في الدولة)عدل الإمام الخميني نظريته الخاصة بولاية الفقيه عام )بما يجيز منح مزيد من السلطات للحكومة)التي اصبحت في ذلك الحين حكومته)ويهيمن عليها رجال الدين.وفي التعديل الجديد دعا الإمام الخميني إلى (السلطة المطلقة للفقيه))واصبح الولي الفقيه مخولا لتفويض سلطات غير محدودة الى حكومته باي اسلوب يراه رئيس الحكومة ضروريا)وبما يحقق مصالح الحكومة وليس بالضرورة مصالح الشعب.وصارت القضية هي ايجاد وسائل لتسهيل مهمة الحكم.خاصة في مجال السياسة المحلية.او تاسيس آلية تمكن الحكومة من رعاية مصالحها على حساب مصالح المحكومين.وكان الدافع الرئيس وراء اصدار الفتوى هو مواجهة ازمات الحكومة.والاحتكاك الناشيء بين رجال الدين المحافظين في مجلس الوصاية.وبين هؤلاء الذين كانوا يتولون مقاليد الحكم.وكانوا يضطرون الى تفضيل الاتجاهات العملية في بعض الامور التي يرونها حيوية للحكومة الفعالة.

فـالفتوى الجديـدة كانـت بمثابـة دفعـة لحكومـة مـير حـسين موسـوي وتاييـدا لرفـسنجاني.رئـيس مجلـس الشورى.وللسياسيين الاكثر براجماتية.وجاء تأكيد الإمام الخميني لرأيه لينهي الجدل الدائر لصالح رجال الدين الاكثر نزوعا الى البرجماتية.واضعف موقف الرئيس السيد علي خامنئي والاعضاء المحافظين في مجلس الوصاية.الذين كانوا يبحثون عن ثغرات تمكنهم من الاحتفاظ بنفوذهم على مجلس الشورى والمؤسسات الحكومية الأخرى.( .()

ويبد واضحا من بعض مواد الدستور الإيراني إن الإبعاد والصلاحيات التي منحها الدستور للولي الفقيه قد أطلقت يده في النظام)بحيث أصبح يشكل حجر زاوية للدولة.ولعل ابرز دليل على ذلك هي الفتوى التي أصدرها عام .فقد رسخت خلطا واضحا بين الولاية التكوينية للإمام والولاية الاعتبارية لنائبه بعد أن كان حريصا في كتاب الحكومة الإسلامية على تحديد حجم كل منهما.وهو بهذا الرأي جعل الحكومة الإسلامية تنحصر عملا في الولي الفقيه دون باقي السلطات والهيئات والمؤسسات بما فيها المجالس النيابية.ومجلس صيانة الدستور.ففتح بذلك الباب واسعا أمام شرعية ديكتاتورية الولي الفقيه.كما انه بهذا الرأي أكد على مفهوم جمع الولي الفقيه للزعامتين السياسية والدينية.( .()

وتبقى الحقيقة هي إن المرحلة الممتدة من انتصار الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية حتى وفاة الإمام الخميني مرحلة خمينية خالصة أساسها فكر الإمام الخميني لذا واجهت عداء خارجيا حادا)واختلافات ظاهرة أو خفية داخليا)فبحلول الذكرى الأولى للثورة كان الإمام الخميني قد فقد الكثير من مساندة القوى الليبرالية العلمانية أو كاد . ( )

ويشغل منصب المرشد الأعلى حاليا آية الله السيد علي خامنئي وهو قائد إيران الحقيقي دستوريا وفعليا)وشرعيته يستقيها من الفكر السياسي الشيعي وتطبيقاته العملية في عهد الإمام الخميني أولا)وما تم غرسه في ضمير الشيعة من فكرة الولي الفقيه ثانيا)الا ان ماحدث في ازمة الانتخابات الرئاسية حزيران(يونيو )وخطبة المرشد الأعلى في حزيران(يونيو )وما تلاها من احداث كشف دور الولي الفقيه وتراجع مكانته المقدسة وجعلت منه لاعبا سياسيا لايختلف عن غيره من السياسيين المتنفذين)قد يصيب وقد يخطيء وله مصالح يدافع عنها)كما له منافسون على منصبه)قد يزيحونه عنه متى حانت الفرصة لذلك.( .()

**)– موقع المرشد الأعلى سياسيا.**

واذا انتقلنا من قراءة وضع المرشد دستوريا الى قراءته واقعيا او سياسيا.يمكن ان نتعرف على ابعاد اخرى لدوره على الساحة الايرانية.سواء فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين السلطات او فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة الخارجية.في تطبيق الشق الاول من هذا الدور يمكن الاشارة الى فتوى الإمام الخميني الصادرة في .كانون الأول(ديسمبر)

والتي منحت حق التعزيز السياسي(اي سن عقوبات على جرائم لم يرد بشأنها نص في الكتاب او السنة) في بعض المخالفات (التموينية اساسا في اثناء الحرب ثم في عدد من المسائل الاقتصادية بعدها) الى الحكومة في الوقت الذي الذي نصت فيه المادة من دستور على اختصاص السلطة القضائية بهذا الحق الامر الذي فجر جدلا حول الموضوع من داخل المؤسسة الدينية الإيرانية وعاد الإمام الخميني في ايلول(سبتمبر )ليعدل فتواه السابقة حيث قام بايكال حق التعزيز الى مجمع تشخيص مصلحة النظام مناصفة بينه وبين الفقهاء جامعي الشرائط)وذلك في محاولة منه لتحقيق التوازن بين المكونين السياسي والديني للجمهورية الإسلامية)وسبق للإمام الخميني إن تدخل في تنظيم مرفق القضاء باصداره قرارا من ثماني نقاط في عام )بهدف الاسراع بأسلمة القضاء)وهذه النقاط هي الاسراع بسن القوانين الاسلامية وتطهير القضاء ممن لايصلحون وعدم مصادرة الممتلكات الشخصية دون مسوغ شرعي وحرمة المسكن وعدم اللجوء الى المعاملة غير الانسانية للمواطنين ولا التنصت على مكالماتهم (باستثناء الجماعات المعارضة

للجمهورية الاسلامية))القضاة وحدهم هم المخولون باصدار الاحكام)لاحبس من دون امر قضائي)سرعة تنفيذ رئيس المحكمة العليا ورئيس الوزراء لهذا القرار.( .()

وفي الجانب التشريعي نشير هنا الى فتوى الإمام الخميني الخاصة بتجريم نشاط حركة الحرية المعارضة)وهي فتوى لم يعلن عنها الا في عام )بمناسبة محاكمة عبدالله نوري مستشار رئيس الجمهورية لشؤون التنمية.فقد تضمنت لائحة اتهام نوري من بين ماتضمنت..تهامه بالترويج لافكار الحركة على صفحات جريدته.ولما كانت الفتوى المشار اليها ليست من فتاواه المعلنة.على عكس فتاواه الخاصة بحركة مجاهدي خلق على سبيل المثال.وتساءل نوري اثناء المحاكمة ان كانت هناك ثمة قوانين خفية تحكم حياة الايرانيين.ويعد هذا الدور التشريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد من اهم عوامل اضعاف السلطة التشريعية.وذلك دون الحديث عما يرتبط بها من معيارية طالما وجدت فتاوى واحكام لايعلن عنها الا عند الحاجة لتوظيفها. ( )

**ثانيا)مكانة المرشد الاعلى.**

قاد الإمام الخميني السلطة في إيران منذ نجاح الثورة وحتى وفاته والذي ساعده في القيام بمهامه سعة علمه وفقهه ونضاله.إضافة إلى دوره الكبير في الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي ولكن بعد وفاته حدث فراغ كبير.إذ لم يستطع مرشد الثورة السيد علي خامنئي إن يكون نائب الإمام المهدي المنتظر ولا إن يقوم بدور الإمام الخميني.لذا فان التسمية التي تطلق عليه اليوم هي تسمية مرشد الثورة.وحتى غيره من المجتهدين الشيعة لم يستطع إن يرث منصب ولاية الفقيه.( .()

توفي الإمام الخميني في مساء يوم )حزيران(يونيو) )وعقد مجلس الخبراء المؤلف من - عضوا في اليوم التالي جلسة طارئة بحضور جميع الأعضاء وبرئاسة آية الله مشكيني-ولم تمض عشرون ساعة على الجلسة حتى تمت مبايعة السيد علي خامنئي وليا" لأمر المسلمين وقائدا" للثورة الإسلامية بـ ( )صوتا مؤيدا" مقابل ( " )صوتا معارضا من مجموع ( " ) خبيرا حضروا الاجتماع.( .()

كان اجتماع مجلس الخبراء على جناح السرعة للحيلولة دون حدوث فراغ في السلطة ووقع اختيارهم على السيد علي خامنئي قائدا للبلاد وكان يحتل مرتبة حجة الإسلام .وبعيد مدة قصيرة.منح مرتبة فقهية اعلى كانت بمثابة تعيين سياسي خلال التهليل الواسع الذي حفل به اعلام الحكومة.ومنذ ذلك الوقت صار خامنئي يلقب اية الله.ومع ذلك.فان ترقية السيد خامنئي الفقهية إلى مرتبة آية الله .والتي بقيت غير معترف بها من جانب غالبية رجال الدين الشيعة المتشددين. لم تستطع اخفاء حقيقة انه لما تسلم منصبه. لم يمثل اعلى مقام ديني واعلى سلطة سياسية مجتمعين في شخص واحد. كما كان عليه الحال مع الإمام الخميني.( .()

لم يكن لدى السيد خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة)مثلما كان لدى كبار العلماء الاخرين)لذا كان محتملا ان يمنح اكثر إتباع الإمام الخميني ولائهم لهؤلاء العلماء)وهو امر اثار المخاوف)لان هؤلاء العلماء لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الاسلامية.ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة في مدينة قم- مثل السيد كلبايكاني ومرعشي ومحمد حسن طباطبائي قمي- فقد وقع الاختيار على خامنئي-ولم يكن اختياره ممكنا بالتاكيد دون تاييد رفسنجاني.( .()

ويعد علي خامنئي ثاني مرشد للجمهورية الاسلامية بعد الإمام الخميني وإن كان الإمام الخميني قد اختار لخلافته اية الله منتظري(****) بشكل غير رسمي في عام ) )ثم اعلن عن هذا الاختيار رسميا في تشرين الثاني(نوفمبر) ) )إلا إن مطالبة منتظري بالتعددية السياسية وتقييد صلاحيات المرشد)فضلا عن موقفه الرافض

مواصلة الحرب ضد العراق بعد تحرير الاراضي الايرانية)كان له اكبر الاثر في تنحيته من قبل الإمام الخميني في العام نفسه الذي توفي فيه.ليقع اختيار مجلس الخبراء على السيد علي خامنئي ليكون مرشدا اعلى للبلاد.( .()

ومن المهم الإشارة هنا إلى إن التباين بين موقع الولي الفقيه وبين موقع رئيس الجمهورية قد برز بشكل واضح بعد انتخاب الرئيس خاتمي(*****) وتوليه منصبه لأول مرة عام – ولم يكن مثل هذا التباين واضحا في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني لانه لم يكن ليبتعد كثيرا عن رؤية القائد ولا عن المزاج العام للمحافظين حتى وهو يضع التنمية الاقتصادية اولوية لاهتمامه بعد توقف الحرب مع العراق عام – في حين جعل الرئيس خاتمي للتنمية السياسية والثقافية تلك الاولوية.كما جعل التيار الاصلاحي من صلاحيات القائد وموقعه هدفا للتصويب لانتزاع بعضها الى كفة رئيس الجمهورية.( .()

**المبحث الثاني)المرشد الاعلى وقضايا السياسة الداخلية والخارجية.**

اولا– المرشد الاعلى وقضايا السياسة الداخلية.

لقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة تتفرع عن الإمام الخميني لتعود إليه ثانية في حلقة مغلقة يشكل الفقيه مركزها.وعزز من هذه الحالة تداخل نطاق الاختصاصات بين الهيئات الرسمية والثورية وتماثل وظائفها.مما خلق حالة من التنافس والتضاد فيما بينها.مما دفعها إلى الاحتكام إلى الإمام الخميني باعتباره مركز السلطة.وهنا عمل الإمام على ممارسة دور الموازن بين مجمل الاختلافات ونزاعات الآراء داخل النخبة الحاكمة.بحيث لا تقوى فئة على حساب أخرى.وبذلك جعل نفسه فوق مستوى الصراعات الداخلية.مما وفر له مرونة وسيولة في عملية اتخاذ القرارات السياسية.إلا إن دور الموازن لا ينفي حقيقة حرص الإمام على مواجهة المواقف التي كانت تهدد وجود النظام السياسي ذاته.كما حصل في وقوفه إلى جانب رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي إثناء صراعهم مع الرئيس بني صدر.وكذلك تأييده لحكومة رئيس الوزراء مير حسين موسوي في تشرين الثاني(نوفمبر) –)عندما واجهت احتمال حجب الثقة عنها)إذ انتقد معارضيه بعدهم مخربين لعمل الحكومة.( .()

إلا إن أهم ما يميز المرحلة التي أعقبت وفاة الإمام الخميني)هو تقسيم السلطة بين مرشد الثورة السيد خامنئي )والرئيس السابق للبرلمان)رفسنجاني الذي يعد زعيما براغماتيا.ففي تموز(يوليو) من العام – انتخب رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية وبات يتمتع بصلاحيات أوسع اثر التعديل الدستوري الذي تضمن إلغاء منصب رئيس الوزراء الذي كان أقوى منصب حتى ذلك التاريخ.وخلال ولايتيه الاثنتين رئيسا ( -- –))ساند رفسنجاني عملية ترمي إلى إزالة الصبغة الإيديولوجية جزئيا عن الداخل الإيراني)وعن السياستين الخارجية)والاقتصادية.

لقد قام التحالف بين رفسنجاني وخامنئي على أرضية الرغبة المشتركة في نزع السلطة من أيدي الإسلاميين اليساريين.وبالفعل نجح رفسنجاني مابين عامي – – في إخراج الإسلاميين اليساريين.ليس من الحكومة فحسب — باستثناء البرلمان– بل أيضا من المؤسسات المهمة الأخرى–وأثمر التعاون بين البراغماتيين والمحافظين في استبعاد الغالبية من مرشحي إسلاميي اليسار في انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في تشرين الأول(أكتوبر) )ولما كان هذا المجلس يتمتع بصلاحية عزل قائد الثورة إن رآه غير مؤهل لشغل هذا المنصب)فان نجاح المحافظين والبراغماتيين أزال إي خطر يهدد موقع المرشد.( .()

ومنذ العام )دأب السيد خامنئي على تقوية منصب الفقيه تدريجيا)عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين.وعين ممثلين يتبعونه شخصيا ويرفعون إليه التقارير حول بعض القضايا.مثل مدى التقدم الذي أحرزته المباحثات الإيرانية– العراقية وعملية تبادل أسرى الحرب إلا إن الجانب الديني في سلطة خامنئي بقي يعاني من

الضعف فالدستور الذي جرى تعديله عام – والذي أتاح له خلافة الإمام الخميني بعد إلغاء شرط إن يكون المرشد الأعلى مرجعا للتقليد بمعنى إن يتم الفصل بين الزعامة الروحية والزعامة السياسية في حقبة ما بعد الإمام الخميني بل إن قرارات خامنئي السياسية كمرشد أعلى لم تتمتع بالثقل والصلاحية اللتين كانت تتمتع بها قرارات الإمام الخميني كما انه كان اقل قدرة على حسم الخلافات الدائرة بين كبار رجال الدين والمؤسسات الحكومية والثورية حول القضايا السياسية الكبرى.بل إن المرشد عندما سمح للمقربين منه بمنحه لقب (البديل الطبيعي)– من اجل إن يصبح المرجع الأعلى– ساهم في إضعاف شرعيته.( .()

فضلا عن ذلك)دأب المرشد منذ الانتخابات الرئاسية في العام –)على ممارسة امتيازاته السياسية كاملة بشكل غير معهود من قبل)وضمان المناصب السياسية المهمة لصحبه المقربين.وبهذه الطريقة.منع الرئيس رفسنجاني من عقلنة الأجهزة الإدارية وترشقيها.أو صرف الموظفين غير الكفوءين من مدراء ومحافظين.زد إلى هذا إن المرشد حرص على إبقاء إتباعه التقليديين الأصوليين من جناح اليمين في وظائف مهمة في الحكومة.بل حرص على استيزار بعضهم في حكومة الرئيس رفسنجاني الثانية.وفي الوقت نفسه.وسع هؤلاء من نفوذهم في مواقع السلطة المهمة في دوائر السياسة الداخلية والثقافية بغية صد الغزو الثقافي الغربي البغيض في نظرهم.وابرز مثال هنا إقصاء محمد خاتمي من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي لأنهم عدوه مفرطا في تحرره.وبمواجهة هذه الضربة التي وجهها المرشد لليسار. لم يبق إمام الرئيس رفسنجاني غير خيارين إما الإذعان أو السماح لمناوئيه التخفيف من سياساته الاقتصادية والخارجية إلى درجة التلاشي.( .()

سعى المرشد أيضا إلى إن يكون مصدر جذب للقوى السياسية والفئات الاجتماعية التي تضررت من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقها رفسنجاني خلال حقبة رئاسته الأولى)واعتمد في ذلك على التعبئة التي حدثت في صفوف العديد من طلاب العلوم الدينية وصغار علماء الدين مع قيام الثورة.فقد عانى التحالف بين المرشد والرئيس من اختلاف رؤية كل منهما للأسباب الحقيقية لمشكلات إيران الاقتصادية والاجتماعية.فالرئيس كان يرى إن المشكلة الحقيقية التي تقف عقبة في وجه الإصلاح الاقتصادي تتمثل في الفساد.بينما كان المرشد يؤكد صحة المجتمع الإيراني.وان الفساد لا يمثل مشكلة هيكلية في الاقتصاد الإيراني.والحقيقة إن المرشد لا يستطيع التخلي بشكل كامل عن .لمعسكر المتشدد إذ إن القاعدة الاجتماعية والجماهيرية المرتبطة بهذا المعسكر من الفقراء تمثل الوقود الذي اعتمدت عليه الثورة في نجاحها واستمرارها.إضافة إلى طبيعة الارتباط بين المؤسسات الاقتصادية الثورية والخاضعة بشكل مباشر لسيطرة المرشد وهذه القطاعات التي تعد الأكثر تضررا من سياسات الرئيس رفسنجاني الاقتصادية.والأكثر استعدادا للتحالف مع التيار المتشدد.ولعل الأهم من كل ذلك حاجة المرشد إلى تدعيم موقفه في ظل افتقاده لكارزمية الإمام الخميني التي كانت تمكنه من تطبيق توجهاته من دون معارضة تذكر.( .()

وعندما تولى الرئيس محمد خاتمي السلطة حرص المرشد الأعلى على إعلان تأييده له وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقاعدته الأساسية وهي ولاية الفقيه)وحرص على تدعيم مركز الرئيس الجديد من خلال الحصول على موافقة البرلمان المحافظ على مرشحي الرئيس للوزارة)وبخاصة الوزارات ذات الأولوية في تنفيذ برنامج خاتمي الإصلاحي وهما الثقافة والداخلية إلا إن المرشد لم يتخل عن دوره في صنع السياسة العامة وتنفيذها إذ فرض وزير الاستخبارات كما استمرت سيطرته على المؤسسات الثورية الأمنية بدلا من وضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية التي ترأسها عبد الله نوري المحسوب على التيار الإصلاحي.( .()

كان تركيز الرئيس محمد خاتمي على مفاهيم المجتمع المدني والحريات العامة)من الأمور التي أثارت رد فعل المرشد الأعلى الذي كان لابد إن يتشدد في مواجهة ما رآه تهديدا للقيم الأساسية للثورة وتسليما للغرب.فالمصدر الرئيس للفساد والاختناق وسوء الأوضاع في إيران حسب رؤية المرشد يعود إلى تسلط وسيطرة نفوذ القوة الاستكبارية الانكليزية في البداية ثم الاستكبارية الأمريكية.نافيا إن يكون سبب المشكلات الإيرانية اختلالات في البناء الفكري للثورة أو التطبيق العملي لها.وتأكيده إن الإصلاح هو حقيقة ضرورية ولازمة ويجب إن تنجز في الدولة.( .()

لكن مساعي الرئيس اصطدمت بعقبة المرشد عندما حاولت تقييد سلطاته)وهو ما أدى في النهاية إلى انزواء التيار الإصلاحي بعدما أطلق المحافظون حملتهم لإخراج الإصلاحيين من الحكم)ونجحوا بعد منع مرشحا إصلاحيا من الترشح للبرلمان)وهو ما أدى في النهاية إلى انتخاب محمود أحمدي نجاد(******) رئيسا في عام لإعادة الهيبة إلى موقع المرشد الأعلى وتحديد الإصلاحيين وطموحاتهم مع إن هذه الهيبة لم تعد في الواقع بعدما تنازع المحافظون والاصطلاحيون والبرجماتيون للإفادة منها. ولم يتمكن المرشد من إزاحة الإصلاحيين بقسوة هذه المرة في الانتخابات الرئاسيةعام لان الضغط الشعبي لابد من فتح بعض صماماته الشعبية من خلال بعض القوى الإصلاحية التي تنتمي روحيا إلى النظام وتعد من إحدى إفرازاته.( .()

كان فضل المرشد واضحا في انتخاب احمدي نجاد لرئاسة البلاد)وهو تكنوقراطي غير معمم لا مطامع له في حكم إيران من كرسي الولي الفقيه تحت لافتة محاربة الفساد)إلا إن حكمه شهد تصعيدا غير مقبول داخليا مع دول العالم المختلفة في مقابل إخفاق كبير في التنمية ولجم الفساد الذي مس وزراء نجاد أنفسهم وحاصرهم في أكثر من ملف لاسيما الأخلاقي كوزير الداخلية الإيراني ومسؤولي بلديتين آخرين. فانتخاب الرئيس نجاد الذي أريد له إن يعزز من سلطة الولي الفقيه أوهنها وفتح شهية كبيرة للإصلاحيين لتقييد دور المرشد وكان من قبل قد اضطر إلى الإفراج عن اكبر المراجع الدينية أهمية في إيران آية الله حسين علي منتظري الذي هو في الحقيقة أحق بالمنصب المهيمن في النظام السياسي الإيراني كما فتح شهية مصباح يزدي–الزعيم الروحي للرئيس لنجاد– للشراكة بالحكم عبر مجلس شورى الولي الفقيه برغم تدني شعبية يزدي مؤخرا تأثرا بأداء الرئيس السياسي داخليا وخارجيا. والواقع إن مواقف نجاد ومحاربيه أضعفت وضع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية–وعززت من حظوظ الإصلاحيين في الشارع الإيراني.( .()

وتبدو مشكلة المرشد الأعلى في الوقت الحاضر انه يواجه تيارين متصارعين يقف بينهما ثالث شديد البراجماتية يقوده هاشمي رفسنجاني الذي ازاحه المرشد في انتخابات الرئاسة عام ) فلم يغفرها له–ويقود الاول مصباح يزدي المتشدد وهو الاب الروحي للرئيس محمود أحمدي نجاد–والإصلاحي محمد خاتمي الرئيس الايراني السابق الى جانب زعيم المعارضة مير حسين موسوي. فعندما سمح المرشد لمير حسين موسوي بالترشح لرئاسة الجمهورية — وقد كان بوسعه منعه ابتداء لو كان الامر لم يزل بيده عمليا وهو لم يعد كذلك بعد ان فقد بعض اوراق دستورية مهمة لم يعد بمقدوره استخدامها وقت الحاجة– كان المرشد يدرك انه يناور به القوى التي تريد وراثته حيا من المحافظين–او الحد من مكانته كلية من الاصلاحيين والبرجماتيين–وكان يعلم انه لايمكنه ان يخرج التيارين الاخيرين من الساحة دون ان يدفع تكلفة باهظة جدا قد تكلفه منصبه.

لكن الرئيس نجاد لم يلجم المناوئين للمرشد.ولم يتمكن من تمرير سيناريو(التعيين الانتخابي) له دون خسائر فقد فتح الاعلان عن فوز نجاد في انتخابات حزيران (يونيو) )أبواب الانتقاد للمرشد)إذ لم تكن التربة الايرانية مهيأة لاستتباب الوهم من جديد)والاسباب كثيرة في تغير تلك التربة)ليس للاحسن بالضرورة)وانما لما يعاكس طموحات

الملتصقين بمرقد الامام الخميني ايا كان.فالامر في الواقع مختلف.والبيئة الحاضنة للجماهير اليوم تغاير تلك قبل عقود ثلاثة.والتغير السريع في بنية المجتمع الايراني موضحة بان الامر اكثر مما يفوق طاقة المحافظين والاصلاحيين معا".( )

لقد وضعت خطبة المرشد الأعلى في جامعة طهران يوم الجمعة حزيران(يونيو) ) ))وتعليقه على الاحتجاجات التي اعقبت الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية وضعت علامات استفهام كثيرة امام مكانة المرشد الاعلى لدى الشعب الايراني)بل وحول شرعية الولي الفقيه.وكان يفترض به ان يسمو فوق السياسة حتى لاينحاز لطرف ضد طرف اخر.ليكون ذلك الحكم الذي يفصل بين المتنازعين.ومن ثم يكون هو حارس الدين ومنقذ الشعب من اية ازمة قد يتعرض لها وفقا لما تقتضيه مكانته الدينية السياسية ولكن المرشد بدلا من ذلك جعل نفسه طرفا في النزاع بانحيازه للرئيس المنتهية ولايته محمود احمدي نجاد انحيازا وضعه في صدام مع ملايين الغاضبين والمحتجين على نتائج الانتخابات التي عدوها مزورة.

هذا الموقف من المرشد الاعلى بخطبته التاريخية التي فاقت التصورات في قسوتها ادخلت ايران فيما يمكن وصفه بالعملية الديناميكية لاعادة تشكيل العلاقة بين المرشد الاعلى ايا كان هو والشعب.وهو الامر الذي يهدد إلى حد كبير ركائز الاستقرار السياسي في النظام الايراني على المديين المتوسط والبعيد.( .()وقد يكون هذا الرأي وراء مطالبة مير حسين موسوي في رسالة وجهها إلى المرشد بالتدخل وإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية)محذرا من إن ذلك قد يؤدي إلى هز استقرار الجمهورية)مطالبا المرشد بالتدخل قبل فوات الأوان.ولكن قائد الثورة حسم الجدل السائد في النخبة السياسية الإيرانية بشأن إمكانية تدخله لوقف النتيجة.حين طالب من المرشحين والرأي العام القبول بالفائز.وأشاد بنسبة المشاركة العالية التي عدها استفتاء على شعبية النظام.

لقد اختلف موقف موسوي بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام .عن موقف هاشمي رفسنجاني عند خسارته إمام محمود احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية التاسعة عام .إذ طالب المرشد وقتها بالتدخل.واتهم وزارة الداخلية بأنها هندست النتائج.ولكنه لم يفعل في النهاية أكثر من ذلك حرصا على استقرار النظام الذي ينتمي إليه وعلى مصالحه المتشابكة في مفاصل الدولة الإيرانية.إلا إن موسوي الذي لا يملك هذا النفوذ وتلك المصالح في مؤسسات الدولة. لم يطلب من أنصاره وقف الاحتجاجات.هو عامل كان له أثره في استمرار الأزمة التي أعقبت الانتخابات.( .()

والواقع إن انحياز المرشد الأعلى للرئيس لنجاد قبل الانتخابات كان خطأ تكرر للمرة الثانية)كونه انحاز له في انتخابات العام )ضد هاشمي رفسنجاني)كما أمعن في الخطأ عندما بارك فوزه ونفى وجود تزوير في الانتخابات وهدد منافسيه وحذر انصارهم من التظاهر)لذلك اصبح المرشد خصما لهؤلاء المحتجين الذين لايعدون بالالاف ولابمئات الالاف وانما بالملايين)وما حدث بعد الخطبة كان مفاجأة للمرشد الذي راهن على مكانته وظن انه سيحسم الامور ببضع كلمات لكن المحتجون تحدوا تحذيراته وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة)واشتبكوا مع قوات الامن)وسقط عدد من المحتجين ما بين قتيل وجريح امام مرأى ومسمع من الراي العام العالمي.( .()

فالدور الذي يقوم به المرشد الأعلى كتجسيد لولاية الفقيه والحارس على القيم الإسلامية يمثل ضمانة رئيسة في أمرين أولهما تحقيق تعايش سلمي بين أنصار التيارين المتنافسين والثاني استمرار النظام الإسلامي ويؤكد الرئيس محمد خاتمي على دوره بالقول (إن الدستور يذكر صراحة دور الولي الفقيه وحدد مسئولياته والشعب الإيراني صوت على هذا الدستور والولي الفقيه هو مظهر الاقتدار الوطني والوحدة وفقا للدستور وفي جميع الأنظمة هناك مظهر للوحدة الوطنية

لديه سلطات ووظائف معينة ولدينا مجلس الخبراء الذي ينظر إعمال وسلوك الوالي الفقيه وعندنا هيئة خاصة برصد ومراقبة كل ما يتصل بمقام القائد والولي الفقيه).( )

إن هذا الاعتراف بأهمية ورسوخ دور الولي الفقيه)لا يخفي إن هناك حديثا يتم تداوله في إطار إصلاح النظام وتدعيم حجم الحريات فيه يدور حول ضرورة تقنين دور مؤسسة الولي الفقيه نفسه.ويرى قطاع من الإصلاحيين إن ثمة حاجة إلى تحديد المدة بدلا من إطلاقها الحالي.وإخضاعه للمساءلة.وعلى المدى البعيد ثمة أمل يراود البعض إن يتم التحول من ولاية الفقيه إلى ولاية الأمة.( .()

**ثانيا – دور المرشد الاعلى في قضايا السياسة الخارجية.**

أصبحت مهاجمة معارضي الثورة سواء من الداخل أو الخارج من أساليب الحفاظ على صلاح المجتمع(التطهير))وكان هذا الأسلوب من الأشياء التي تدعم بقاء النظام متماسكا ومحتفظا بهويته الجديدة.والمهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعا لكل الشرور ومواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء ومن هنا يمكن فهم نظرة الإمام الخميني للعلاقة مع الآخر(الغرب).

فالغرب بالنسبة للإمام الخميني شكل تهديدا ليس على المستوى السياسي فحسب بل وعلى المستوى الثقافي الإيديولوجي فنجاح الثورة الإسلامية ضاعف هذا التحدي فبالإضافة إلى البعد الثقافي الإيديولوجي فقد صار مهددا على المستوى السياسي لاستمرار وبقاء الثورة الإسلامية.وعلى هذا تم تجميع هذا العدو في صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي صارت مرادفا للشيطان الأكبر الواجب والضروري الكفاح ضده من جانب مستضعفي الأرض.( .()

وتتسم رؤية الإمام الخميني للغرب بالإدانة المستمرة)فالغرب لديه تمثله الولايات المتحدة)وهو استعماري بطبعه ومعاد للإسلام)ولحركة الإحياء الإسلامي منذ قرون مضت)ويرى الإمام إن الهدف الأصلي للدول الاستعمارية هو القضاء على القرآن ومحوه)والقضاء على الإسلام وعلماء الإسلام)فالاستعمار عند الإمام واحد)سواء كان يسارا أو يمينا)فقد اتفقا معا في القضاء على الإسلام)وهم يسعون للقضاء على الدولة الإسلامية)واقتسامها ونهب خيراتها وثرواتها الطبيعية.

أما عن تجسيد الغرب الاستعماري في الولايات المتحدة تحديدا.فان الإمام الخميني اعتبرها الشيطان الأكبر.وسبب كل المصائب التي حاقت بالأمة هي وإسرائيل.كما إن السوفيت أسوأ منهما معا.الكل أسوأ من الكل وأكثر قذارة من الكل.لكن الإمام يؤكد صدامنا في هذه المرحلة مع أمريكا.ويقول (نحن لا نتوقع شيئا من أمريكا(وخصوصا إن حكومة إيران قد قطعت النفط عن إسرائيل(والى الأبد(وإسرائيل من اقرب أصدقاء أمريكا).( )

لقد ازدادت مواقف الإمام الخميني تصلبا فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية)خاصة بعد التطورات السياسية والاقتصادية التي صاحبت نجاح الثورة والتي كان أبرزها خروج الشاه إلى الولايات المتحدة وأزمة الرهائن)وتجميد الأرصدة الإيرانية)وموقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق)وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولة الجديدة.( .()

أما عن أسباب العداء الأمريكي للنظام الإسلامي في إيران)فقد بينها المرشد الأعلى السيد علي خامنئي في خطبة له بتاريخ ايار(مايو) إذ يقول (إن الذي يغضب أمريكا وسواها من المستكبرين في نظام الجمهورية الإسلامية هو

أولا عدم فصل الدين عن السياسة وتأسيس الجمهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية.

ثانيا الاستقلال السياسي لهذا النظام بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى.

ثالثا التصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم يعيش في ظلها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين.

رابعا تقديم الدعم المعنوي والسياسي لكافة الحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.

خامسا الدفاع عن عزة الإسلام والقرآن وكرامة الرسول الأعظم( () وكافة الأنبياء الإلهيين(ومجابهة مؤامرة توسيع رقعة انتهاك حرمة المقدسات(كما حدث بشأن كاتب الآيات الشيطانية المهدور الدم ...والتحرك نحو ترسيخ قوة الشعوب المسلمة في إطار(الأمة الإسلامية الكبرى).

سادسا رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب لفرضها بتعنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم والتركيز على إحياء الثقافة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي.....هذه هي أسباب العداء البغيض الذي تحمله أمريكا ومن لف لفها للجمهورية الإسلامية.).( )

وفيما يتعلق بإمكانية الحوار وإقامة العلاقات مع الولايات المتحدة يوضح المرشد الأعلى بان ذلك يرتبط بان(تنتهي كافة هذه السياسات القائمة على القوة والظلم والخصومة وممارسة الضغوط على الجمهورية الإسلامية ومساندة أعدائها والدعم الذي لا يعرف حدودا للكيان الصهيوني.)ويضيف مؤكدا (إننا سوف نرفض إقامة علاقات مع أمريكا ما دامت تصر على مثل هذه المواقف(...وما دامت ذكريات الجرائم التي اقترفتها الإدارة الأمريكية ضدنا ماثلة في أذهان شعبنا وبقيت بلا تقديم تعويضات –كإسقاط طائرة الركاب المدنية–وغلق حسابات ودائع وأموال الشعب الإيراني في أمريكا– فمن المستحيل إجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية أو إقامة علاقات معها.)( ( )

إما عن الموقف من الاتحاد السوفيتي السابق والتطورات التي كانت تجري فيه)فقد أقدم الإمام الخميني على إرسال رسالة إلى غورباتشوف رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في )تشرين الثاني(نوفمبر) ) )والذي كان يقوم بمراجعة للنظام السوفيتي)حاثا إياه على التفكير في قضية وجود الله عز وجل)وعلى التعرف إلى النظام الإسلامي الذي يحمل الحلول للمشاكل البشرية كافة)ومبينا له خطورة الانجرار إلى النظم الرأسمالية التي تعاني هي الأخرى من مشاكل لا تقل خطورة عما يعاني منه النظام الاشتراكي نفسه.( .()

وهذه الخطوة قلبت الكثير من الحسابات الغربية.وقال الإمام في جانب من رسالته (إنكم إذا أردتم في هذه البرهة مجرد حل العقد الصماء للاقتصاد الاشتراكي والشيوعي باللجوء إلى مركز الرأسمالية الغربية.فأنكم ستعجزون عن علاج إي من أوجاع مجتمعكم ليس هذا فحسب.وإنما سيتعين على الآخرين إن يأتوا بدورهم ويصلحوا أخطائكم... مشكلتكم الأساسية هي حربكم الطويلة والعبثية مع الله ومع مبدأ الوجود والخلقة.لقد اتضح للجميع انه يجب من بعد الآن البحث عن الشيوعية في متاحف التاريخ السياسي العالمية.).( )

والحقيقة إن الإمام الخميني قد عرض في الرسالة أعمق التحليلات عن التحولات الجارية في الاتحاد السوفيتي)والمثير للدهشة إن الرسالة تضمنت نبوءة أخرى مشوبة بالحذر)مما يشير إلى إحاطته بالظروف السياسية العالمية)إذ حذر سماحته بوضوح من ارتماء الروس في أحضان الرياض الخادعة للرأسماليين الغربيين والانخداع بما تطرحه أمريكا.( .()

وفي مجال العلاقات مع الدول الأوربية)نجد إن فتوى الإمام الخميني في شباط(فبراير) )بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي)كانت تجسيدا للشق الثاني من الوظيفة السياسية أو الولاية السياسية للمرشد)وكانت هذه الفتوى سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في

)  (مارس) من العام نفسه((كانت سببا أيضا في اضطراب مجمل العلاقات الإيرانية- الأوربية والحقيقة إن هذه النوعية من الفتاوى شكلت الإطار الذي نظم العلاقات الدولية لإيران وحدد لها مسارها.( .()

أما على المستوى الإقليمي فان إيران تسعى إلى دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.وتتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من اجل جعله أكثر انسجاما مع المصالح الإيرانية.وتتحرك إيران بدوافع ذات اعتبارات دفاعية وهجومية في آن معا.لكن أهدافها تتطابق مع طموحاتها أكثر من مخاوفها.فالجانب الدفاعي من طموحات إيران ناجم عن الظروف البنيوية في المنطقة أكثر من العداء للغرب.إلا إن اهتمام إيران بالولايات المتحدة الأمريكية ليس ناجما ببساطة عن الدور المهيمن الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية.بل إن له علاقة أيضا بتصور القيادة الإيرانية التي تعتقد بان بقاء النظام وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة لا يتوافقان.ولهذا السبب أصبحت معارضة الولايات المتحدة الأمريكية الأسطورة التي تقوم عليها الثورة غاية ثابتة للجمهورية الإسلامية.وهذا يعني إن أي زيادة في النفوذ الأمريكي لا يمكن إن تعني إلا خسارة لإيران.وفي ظل وجود أمريكي كبير في المنطقة.يمكن اعتبار أهداف إيران بأنها دفاعية إلى حد كبير.وهي تتميز بتوليفة من الاستراتيجيات الوقائية ودور مخرب.واستغلال أية قضية أو نزاع من اجل إضعاف النفوذ الأمريكي وتعزيز النفوذ الإيراني بالمقابل.وقد أدى ذلك إلى تعزيز الشكوك لدى جيرانها.الذين يعتمدون على النفوذ الأمريكي.( .() وفي هذا الإطار سوف نتناول ابرز القضايا المهمة وهي

أولا- الوجود الأمريكي في المنطقة  فقد أوضح المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الهدف منه بقوله (إن الاستكبار العالمي وأمريكا اليوم بصدد توسيع رقعة نفوذها وتنفيذ الخطط التوسعية في منطقة الخليج... والشرق الأوسط-..... وجودهم يمثل خطرا وتهديدا على الشعوب الإسلامية-وليس بإمكانهم إقرار الأمن....إن الحضور الأمريكي في الخليج... والهجوم الأمريكي على العراق أو أي بلد أخر من بلدان هذه المنطقة يؤدي إلى إثارة الاضطراب والفتن أولا-والى الإيقاع بين دول المنطقة ثانيا ويهدف إلى تقوية الصهاينة والكيان الصهيوني ثالثا فهم يدبرون مثل هذه الأمور طمعا في ترسيخ وجود عميلهم أي النظام الصهيوني في المنطقة.) (  )

ثانيا- الحرب ضد العراق  وبالنسبة إلى الحرب ضد العراق (  .) (-  .) () فقد أثار قرار الموافقة على وقف الحرب ردود فعل كثيرة في الأوساط المختلفة ما بين مستبشر ومتعجب غير مصدق ومتردد غير موافق-فالخسائر الإيرانية المتزايدة دفعت الإمام الخميني إلى محاولة وقف هذا التدهور العسكري بإعلان توحيد قيادات القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية من حراس ثورة وجيش وجندرمة وأمن ولجان ثورية-واختيار هاشمي رفسنجاني لكي يتولى القيادة العامة لجميع القوات المسلحة نيابة عنه-وكان ذكيا في اختياره طريقا واقعيا لمحاولة إصلاح هذه الأوضاع المتدنية وهو قبول وقف الحرب-إذ ارجع رفسنجاني قبوله وقف إطلاق النار إلى الظروف السياسية الدولية واشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب بصورة واضحة.وهنا أتاحت نظرية ولاية الفقيه الفرصة للولي الفقيه لوقف الحرب.إذ أنها كانت السند الذي اعتمد عليه الإمام الخميني في اتخاذ القرار منفردا بقبول وقف الحرب.فمبدأ المصلحة الذي تضعه النظرية أساسا لإحكام وفتاوى الولي الفقيه يجعل هذا المسؤول في حل من إن ينقض فتوى أو قرار اتخذه من قبل دون مبرر(  ))فقد (قدر الإمام الخميني إن مصلحة إيران تقتضي الموافقة على القرار  (وهذا هو التكليف في هذه المرحلة(على الرغم من الرغبة باستمرار الحرب لإسقاط صدام ونظامه(وهنا لم تكن المصلحة مبنية على الدعة والهروب من التضحيات وإنما بتوفر معطيات لدى الولي الفقيه أدت إلى الموافقة على القرار  وبهذا يتحدد التكليف الشرعي في هذه المرحلة.).(  )

ويبين الإمام الخميني الأسباب التي دعته إلى الموافقة على القرار بقوله (أما بشأن الموافقة على القرار الدولي التي كانت حقا مسألة مرة وكريهة جدا للجميع)وبخاصة لي أنا فأنني حتى أيام قليلة خلت كنت أرى الالتزام بالنهج السابق نفسه في الدفاع وفي المواقف المعلنة في الحرب وكنت أرى مصلحة الجيش والوطن والثورة في تنفيذها والعمل بها ولكنني بسبب حوادث وعوامل أمتنع ألان عن ذكرها...وأخذا بآراء الخبراء السياسيين والعسكريين ذوي المستوى الرفيع في الوطن ممن أثق بالتزامهم وإخلاصهم وصدقهم وافقت على القرار الدولي وعلى وقف النار وارى ذلك في المرحلة الحاضرة في مصلحة الثورة والجيش...).( )

لقد (حكمت الحرب ضد العراق توجهات إيران على مستوى السياسة الخارجية(بل أدت دورا في حسم بعض التنافسات والصراعات السياسية الداخلية(فقد حكم تحرك الدولة محاولتها لكسر عزلتها في المجتمع الدولي(وبخاصة فيما يتعلق بالتسليح اللازم في معركتها الطويلة مع العراق(وفي داخل منظمة الأوبك لضمان مستوى الدخل اللازم لإبقاء عجلة الحرب والوفاء بالتزامات النظام الأساسية تجاه المواطنين.... وعلى الرغم من هذا(فقد استمرت أهم مشكلات السياسة الخارجية الإيرانية التي تمثلت في تعدد مؤسسات صنع القرار الخارجي واستمرار تأثير الانقسامات الداخلية(

ظلت هذه الانقسامات في حدها الأدنى بين المرشد والرئيس.فقد كانت هناك درجة من الاتفاق حول الخطوط العامة للتوجهات الخارجية.وبخاصة في ظل مسؤولية المرشد المباشرة عن صنع السياسة الخارجية.....كذلك هناك درجة من الاتفاق العام حول ما يمثل خطوطا لا يسمح بتجاوزها في مجال السياسة الخارجية وهي بالأساس الاتصالات العلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.بالإضافة إلى العلاقات مع مصر.) ( )

ثالثا–الموقف من القضية الفلسطينية يرى الإمام الخميني إن الصراع مع إسرائيل صراع متعدد الإطراف–والشاه والولايات المتحدة يمثلان أهم إطرافه–ويشدد الإمام على إن واجب الشعب الفلسطيني المسلم هو واجب كل مسلم في أقاصي البلاد–ولأنه صراع مصيري فهو يعد اتفاقيات كامب ديفيد خيانة للإسلام وللمسلمين وللعرب.

أما عن رؤيته للصراع.كصراع ديني فان تلك الرؤية انتقلت من نطاق الأقوال إلى الأفعال عندما حدد فور انتصار الثورة عام .) ( آخر جمعة في شهر رمضان من كل عام بعدها (يوم القدس))وجعله احتفالا عالميا للقدس.وكان هذا تحديدا لموقف الثورة الإسلامية في إطار مشروع استراتيجي للتصدي لمخططات الصهاينة التي تستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني وإزالة كافة المظاهر الإسلامية في هذه الأرض المقدسة.( ) ويوضح الإمام في حديث له في ) / ) / .) (/قائلا (إسرائيل مرفوضة من قبلنا والى الأبد/ولن نزودها بالنفط ولن نعترف بها مطلقا) ويضيف في حديث أخر له بتاريخ /// .) (/قائلا (سنقطع علاقاتنا مع إسرائيل لأنها غاصبة وهي في حالة حرب مع المسلمين) وفي حديث أخر له بتاريخ ) /// .) (/يؤكد (سوف نقطع كل علاقاتنا مع إسرائيل لأننا لا نعتقد بحقها في الوجود)( )()

فالإمام (الخميني يطالب الشعوب الإسلامية بان تشكل حاضنة ساندة ومؤيدة ومدافعة عن الشعب الفلسطيني(وكان يحمل المسؤولية إلى كل الشرفاء في الأمة الإسلامية شعوبا وحكومات...ويحذر من إن عدم مساندة الشعب الفلسطيني للوقوف بوجه الاحتلال الصهيوني(سوف يمكن هذا الكيان السرطاني من بغية التمادي على العالم العربي والإسلامي. فاليوم من الواجب على المسلمين عموما والحكومات والأنظمة العربية بشكل خاص(كي يتسنى لها الحفاظ على استقلالها(العمل على حماية هذا الفصيل المجاهد وتقديم كل أنواع الدعم اللازم من أسلحة ومؤن وذخيرة لهؤلاء المجاهدين.) ( . ) فالإمام يرفض إي إستراتيجية مرحلية أو حل وسط(ويطرح إستراتيجية هي محو إسرائيل (ويقول (إن إسرائيل يجب إن تمحى من الوجود(وان القدس ملك المسلمين وقبلتهم الأولى.) ( )

رابعا–الموقف من القضية النووية–وقعت إيران رسميا على البرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في كانون الأول(ديسمبر) .) ()في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فينا)وقد عد المسئولون الإيرانيون التوقيع عليه بمثابة انتصار دبلوماسي)إذ أعرب المرشد الأعلى السيد علي خامنئي عن دعمه لهذا الاتفاق بوصفه انتصارا لبلاده على المؤامرة الأمريكية– الصهيونية مؤكدا في الوقت نفسه إن التوقيع على هذا الاتفاق لا يعني إن إيران تستسلم أمام الضغوط الدولية وإنما يعد ذلك محصلة لعملية تفاوضية جيدة.( .()

ويشرح المرشد الأعلى موقفه من القضية التي باتت تهدد أمن إيران، وهي إلاصرار على الاستمرار في المشروع النووي الإيراني رغم التهديدات التي أصبحت واقعا مع إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن وما تلاها من فرض عقوبات ضدها، ومن الواضح أن القيادة مصممة عليه، فقد أكد المرشد أن المشروع النووي الإيراني رغبة شعبية عظيمة، وحقا" من حقوق الشعب الإيراني الوطنية والجمهورية الإسلامية، وأن التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال والسيادة الوطنية، بما يكلف إيران الكثير فالاستفادة من الطاقة النووية احتياج ضرورة لا يمكن تجاهله من أجل مستقبل البلاد، وتقدم العمل في المجالات كلها .

ويؤكد المرشد الأعلى أن المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية تعطي لجميع الدول الحق في الاستفادة من الطاقة النووية ، وقد اعترفت بعض الدول لغربية بحق إيران في الاستفادة من هذه الطاقة ، وهذا الاعتراف بحق قانوني وبديهي ، وإن كان امتيازا ظاهريًّا يعد كلاما فارغا ولا معنى له؛ لأن هذا الحق مسجل رسميًّا في المعاهدات الدولية ، ولا حاجة لإيران في اعتراف الأوربيين بالاستفادة منه.ويستنكر مرشد الثورة اتهام الغرب لإيران بإخفاء معلومات حول مشروعها النووي عن المجتمع الدولي ؛ مؤكدا أنه اتهام غير منطقي ؛ لأن من الطبيعي أن تتكتم الدول على المعلومات التي تتعلق بأبحاثها العلمية في مراحلها المختلفة حتى تصل فيها إلى نتيجة .( .)

ومع تأكيد مرشد الثورة أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل مما يعني أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها ، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها وهذا يعني أن إيران في المرحلة الراهنة ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي مع تأكيد المرشد فإنه يبدو واثقا من قدرة بلاده على تحمل تبعات إصرارها على الاستمرار قدما في مشروعها النووي ، وأن الإيرانيين لا يفقدون الأمل في إدراك المجتمع الدولي لعدالة مطلبهم وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية وخطأ موقفها ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة ، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة ، وفي محاولة لرفع الروح المعنوية أعلن المرشد أنه لا يخامره أدنى شك في أن الله سينصر شعب إيران ويعينه كما فعل من قبل.ولهذا تعهد مرشد الثورة يوم تشرين الأول (أكتوبر) .) ()بأن تواصل بلاده برنامجها النووي وألا تتراجع أمام الضغوط الدولية التي تطالبها بوقف تخصيب اليورانيوم. وأكد في ظهور له على محطة التلفزيون الإيرانية الرسمية على ما أعده "حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية".( . )

خامسا–الموقف من إحداث الربيع العربي–في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى حقيقة مهمة وهي إن النهج المتبع في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد المرشد السيد علي خامنئي لم يختلف عما كان عليه سلفه الإمام الخميني–ولهذا احتلت مواقف المرشد أهمية كبيرة وتوصف بأنها تمثل حقيقة الموقف الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران.( .()

لقد تناول المرشد الأعلى السيد علي خامنئي تطورات ما عرف بالربيع العربي وأكد إن(الشعب التونسي استطاع إن يطرد الحاكم الخائن المنقاد لأمريكا والجاهر بعدائه للدين ولكن من الخطأ الظن بان هذه هي النتيجة المطلوبة.النظام العميل لا يسقط بخروج المكشوفين من رموزه لو حل محل هذه الرموز بطائنها لم يتغير شيء بل انه الشراك الذي ينصب

أمام الشعب.)وعن الوضع في مصر يشير المرشد (وإما مصر فإنها نموذج فريد لان مصر في العالم العربي بلد فريد(مصر أول بلد في العالم الإسلامي تعرفت على الثقافة الأوربية وأول بلد أدرك إخطار هجوم هذه الثقافة وتصدى لها....
اكبر جريمة ارتكبها النظام الحاكم في مصر هي انه هبط بهذا البلد من مكانته الرفيعة إلى مرتبة آلة طيعة بيد أمريكا في لعبتها السياسية على صعيد المنطقة....وما نراه مفيدا إن نقدمه من تجارب في الظروف الراهنة هي
أولا إن نهضة الشعوب هي في الواقع حرب بين الإرادتين إرادة الشعب وإرادة أعدائه وكل جانب كان أكثر وأقوى عزما وأكثر تحملا للصعاب فهو منتصر حتما...
ثانيا العدو يحاول بث اليأس من تحقيق أهدافكم ...فثقوا ثقة تامة لا يعتريها تردد بوعد الله المؤكد....
ثالثا العدو يسوق إليكم قواه الأمنية المجهزة لكي يبعث الرعب والفوضى بين الناس).( )

وعن نتائج هذه التطورات العربية يوضح المرشد الأعلى (لأول مرة في تونس ومصر روعيت حرمة رأي الشعب(وأدلت الجماهير بصوتها للتيار الإسلامي.وسيكون الأمر في ليبيا على هذا النحو أيضا.وهذا التوجه الإسلامي المتصف برفض الصهيونية والدكتاتورية.وبطلب الاستقلال والحرية والتقدم تحت راية القرآن.سيكون المسير الحتمي والإرادة الحاسمة لجميع الشعوب الإسلامية.) ويضيف مبينا إن (انتخابات تونس ومصر وشعارات وتوجهات الشعوب في اليمن والبحرين وسائر البلدان العربية تدل بوضوح أنهم يريدون إن يكونوا مسلمين معاصرين ...وان يتحرروا من قرن من التحقير والاستبداد والتخلف والاستعمار والفساد والفقر والتمييز.وهذا هو الطريق الصحيح....وأما الكلام الأخير.فهو إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني الكبير لخدمتكم والتعاون معكم وخدمة بعضنا البعض.)( )

وهنا يعتقد المرشد الأعلى أن نجاح النظام الإسلامي في إيران جعله عامل جذب في المنطقة بحيث إن الاتجاهات الإسلامية في دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير في أي انتخابات سواء في العراق أو مصر أو فلسطين مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعد في مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي لذلك عد المرشد أن وجود نظام إسلامي في إيران يقود شعبا مؤمنا متدينا واعيا ومجربا يزيد من تقدمه وقوته الداخلية ونفوذه العميق في العالم الإسلامي وهو ما يجعل أسس النظام متينة ، وهو في الوقت نفسه يجعل مواجهة الولايات المتحدة تتخذ من الملف النووي الإيراني ذريعة لاستمرار حربها النفسية ضد إيران فهي سبيلها الأساسي في مواجهة النظام الإسلامي ، فإذا تراجعت إيران عن حقها المشرع في امتلاك التقنية النووية فإن الولايات المتحدة سوف تبحث عن حجة أخرى لاستمرار حربها النفسية ضد إيران .( .)

ثالثا–الانتقادات الموجهة لمنصب المرشد الاعلى في إيران.

كان من الطبيعي إن تلاقي فكرة ولاية الفقيه نقدا ورفضا من قبل مفكرين من داخل وخارج دائرة الفقه الشيعي.فهناك من رفضوا المبدأ برمته.انطلاقا من قناعتهم بأنه لا توجد أية صيغة ملائمة للممارسة السياسية من قبل الفقهاء على أساس إن ذلك يعد تدخلا من السلطة الدينية في الحياة السياسية.وهو أمر مرفوض تماما لديهم.ويبرز في هذا الاتجاه آية الله العظمى محمد حسن طباطبائي قمي.وآية الله السيد كاظم شريتمداري.فالأول من أكبر المعارضين لنظرية ولاية الفقيه والرافضين لها برمتها ويؤكد إن الروايات المنقولة حول ما يتعلق بصلاحيات ولاية الفقيه إنما تنحصر في بيان الوظيفة الدينية للعلماء فقط في الفصل في المنازعات والفتوى وليس الولاية العامة في سائر الأمور.وان ربط الحكومة الإسلامية بولاية الفقيه ربط خاطئ فوظيفة الفقيه هي النصح والإرشاد والقضاء بين الناس وان ولاية الفقيه ليست من ضرورات الحكومة الإسلامية بل إنها نظرية للازمات والضرورات فقط.التي تقتضي إن يكون الفقيه في سدة

الحكم حتى ينظم أمور الدولة كما تقتضي الشريعة الإسلامية.ولكن إن تستمر النظرية على إطلاقها هذا هو ما يرفضه هذا الاتجاه.( .()

وإذا كان هناك من يؤيد نظرية ولاية الفقيه العامة والمطلقة من الفقهاء)فان هناك فقهاء يتحفظون على النظرية ويرونها في حدود.فآية الله العظمى السيد محمد رضا كلبايكاني يميز بين ولاية الفقيه المعصوم.وولاية الفقيه غير المعصوم.فالولاية المطلقة للمعصومين ويؤكد وجوب طاعة الفقيه المعصوم.إذ إن أمرهم واجب الطاعة المطلقة في حق الرعية.وليس الفقيه غير المعصوم.ويوضح إن الفقيه غير المعصوم الجامع للشروط(حاكما وليس وليا))ما يؤدي إلى جواز الأخذ منه والرد عليه.ويؤكد كلبايكاني صعوبة حسم قضية ولاية الفقيه العامة.وكل ما يقوم به هو أو أحد من العلماء ما هو إلا اجتهادات في عصر الغيبة تخطئ وتصيب.وهي مسألة غير محسومة عقائديا ولكن قابلة للنقاش.وهنا يختلف كلبايكاني مع الإمام الخميني في وجوب إقامة دولة الفقيه التي يراها الخميني واجبا شرعيا فهو لا يرى إن ولاية الفقيه مطلقة وله تحفظات على أصولها العقائدية ولكنه يرى ولاية الفقيه ثابتة في إقامة الحدود والولاية على الحسبة أما الزعامة والسياسة فتجوز للفقيه وغيره الصالح لهذا المنصب. ( )

وانطلاقا من هذه الرؤية بدأ كبار آيات الله في معارضة الإمام الخميني ونهج الحكم مثل آية الله شريعتمداري الذي كان يؤمن بالديمقراطية الدستورية)وتطبيق الأحكام القرآنية.وبقي في نزاع مع الإمام الخميني حول مبدأ الجمهورية الإسلامية.أو الجمهورية الإسلامية الديمقراطية.كذلك آية الله القمي الذي كان يرى إن الدور الأساسي لرجال الدين الشيعة هو قيادة المجتمع روحيا وأخلاقيا.فيما انتقد آية الله زنجاني بشدة عملية إعداد الدستور.وكان يرى أن الإسلام لا يعترف بزعيم شيعي يقوم بدور البابا.( .() وعموما فقد رفض هؤلاء وغيرهم مبدأ الولاية المطلقة للفقيه واضطلاعه بإقامة حكومة إسلامية؛تأسيسا على إن إي حكم في غيبة الإمام هو حكم غاصب.لا يمكن اعتباره حكما إسلاميا ولو تظلل باسم الإسلام.لقد شدد موقفهم على ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة.وان يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه السلطة من خلال لجنة إشراف على القوانين.إذ لا دور للفقيه في الحكم بأية صورة على أساس إن الحاكم العادل لا يمكن إن يبرز بين ظهراني الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب.( .()

وتزايدت الانتقادات أكثر لمنصب المرشد الأعلى فلم يكن اختيار خليفة الإمام الخميني عملية سهلة بالنسبة لأعضاء مجلس الخبراء.ولا كان كذلك تقبله من جانب عموم الإيرانيين.فعلى حد تعبير باقر معين كان ثمة اعتقاد شائع انه ما من فقيه على وجه البسيطة يتحلى بكل خصائص الإمام الخميني.ولاسيما السياسية منها.ولذلك فانه رغم الاعلمية الفقهية لمنتظري.فان تردد اسمه في مطلع الثمانينيات كمرشح للخلافة أثار اعتراض بعض رموز النظام ومنهم علي مشكيني الذي كان يتولى آنذاك رئاسة مجلس الخبراء حتى إذا ما أعلن لاحقا انتخاب السيد علي خامنئي اتسع نطاق المعارضة بالنظر إلى افتقاده شرط المرجعية وعلى حد تعبير معين فان انتخاب خامنئي دفع لطرح السؤال التالي كيف يمكن اعتبار المرشد الجديد ممثلا لله عز وجل في الوقت الذي يعده كبار علماء الشيعة قاصرا عن بلوغ درجة آية الله العظمى؟. كما احتج آية الله أذري قمي احد كبار رجال المؤسسة الدينية وعضو مجلس الخبراء على انتخاب خامنئي ورشح بدلا منه آية الله العظمى بهجت ولو من اجل إدارة الشؤون الفقهية المحضة.وأكد آية الله منتظري على المعنى ذاته مرارا وتكرارا.وان كان اعنف هجوم له على خامنئي هو الذي شنه إمام تلامذته بمناسبة الاحتفال بذكرى الإمام علي بن أبي طالب في عام .ففي هذه الخطبة حرص منتظري على تأكيد عدد من المعاني الجوهرية.أهمها إن ولاية الفقيه هي ولاية مقيدة وليست مطلقة.فعموم الولاية لا يثبت لغير الله.وان من المهم تدعيم وضع رئيس الجمهورية الإيرانية.وان علي خامنئي ليس مرجعا وليس له شأن المراجع.وان العمل السياسي والحزبي واجب

شرعي قبل إن يكون واجبا سياسيا.وأخيرا إن النساء شقائق الرجال لهن عليهم حق المساواة.وعلى اثر ذلك نظم البازار المركزي في طهران وهو حليف المرشد إضرابا عاما طيلة أربع ساعات.فيما عمت المظاهرات إنحاء البلاد.ووقع اقتحام حوزة منتظري في قم وإغلاق نظيرتها في مشهد.وأخيرا تم وضع منتظري قيد الإقامة الجبرية.( .()

وعن ولاية الفقيه يوضح آية الله منتظري(إنني اقترحت إدخال المادة القانونية بشأن الولي الفقيه في الدستور بعد الثورة(وولاية الفقيه هي صنيعتي ولكنني أرفضها اليوم(لأن الولي الفقيه حسبما كنت أريد(لا يعدو كونه مراقبا ينظر إلى الأمور ويقدم النصائح إلى السلطات القانونية.ولكن ما نراه هو قيام دكتاتورية أكثر استبدادا من النظام السابق باسم الدين ومذهب أهل البيت تحت مظلة الولي الفقيه التي جمعت تحتها عناصر فاسدة ومنافقة ومنحرفة لا دين لها ولا إيمان لا بثورة ولا بأخلاق).( )وإذا كان آية الله منتظري قد انتقد خامنئي لعدم توفر الكفاءة الاجتهادية عنده فان هذه المسألة هي نسبية لأن غيره قد رأى العكس.

والواقع إن العديد من المرجعيات الشيعية البارزة ترفض الاعتراف بخامنئي بوصفه آية الله العظمي.وأخفقت جميع المحاولات التي بذلها لاحتلال موقع أعلى مرجعية دينية يمنحه لقب آية الله العظمي.وجاءت أخر محاولاته تلك في تشرين الثاني(نوفمبر) )عندما توفي آية الله العظمى الوحيد)محمد علي آراكي وكان مقربا من الحكومة عن عمر ناهز ال أعوام في قم فبعد مدة قصيرة من وفاته طالب خامنئي بالمركز الشاغر لمرجع التقليد لكن الكثير من رجال الدين الشيعة البارزين داخل إيران وخارجها.اعترضوا على هذا المسعى بشدة أجبرت خامنئي على التخلي عن دعواه.وتبقى الثغرة الدينية هي نقطة ضعفه التي تقوض ليس شرعية منصبه فحسب.بل شرعية النظام بأكمله.( .()

وتبقى الحقيقة هي إن الخلافات الدائرة حول نظام ولاية الفقيه لا تقتصر على الجانب الفقهي لموضوع الزعامتين السياسية والدينية)وإنما تتعداه إلى الجانب السياسي المتمثل في قضية عمق واتساع سلطات الولي الفقيه. فالكاتب عبد الكريم سروش يطالب بإعادة إدارة الدولة للمدنيين)ويكتب إن ولاية الفقيه مفهوم طارئ على الفكر الشيعي)ويعترض على منصب ولاية الفقيه بالشكل الذي ضمنه الإمام الخميني في الدستور؛لأنه يرفع مرشد الثورة إلى مستوى فوق المساءلة بادعاء ديني)وهو أنه يملك التفسير الصحيح للإسلام)فيرسخ بذلك حكما سلطويا ثيوقراطيا.( .()

وكذلك نجد بعض المفكرين الذين تأثروا ببعض أفكار تيار المفكرين الكبار)ويوصفون بمفكري الوسط إذ أنهم مازالوا محتفظين بطابعهم الخاص بسبب اشتراكهم في الحياة السياسية والاجتماعية الجارية في إيران.وهم بالأساس يعملون في الصحافة وقد سجن العديد منهم وأبرزهم أكبر جانجي الذي رفض أي تدخل للدين في السياسة.ورفض أي مصالحة بين الديمقراطية والإسلام.ووفقا لجانجي هناك ثلاثة خطابات مختلفة فيما يخص ولاية الفقيه.أولهما الخطاب الملكي الشاهنشاهي الذي ينص على ذات السلطات الممنوحة للقائد الإسلامي ولكن للشاه.وثانيهما الخطاب الفاشستي يرى وحدة المجتمع تحت قيادة دينية.وثالثهما الخطاب الديمقراطي الذي يجعل حكم الفقيه الإسلامي خاضعا للإر الشعبية.وهذا هو ما يتبناه جانجي.أما سعيد حاجاريان فهو ينتقد ولاية الفقيه بطريقة أخرى.إذ يرى إن الخميني قام بعلمنة الدين ذلك بأن رفع مكانة السياسة عن أي تقاليد أو تعاليم دينية عندما ذكر إن بقاء الجمهورية الإسلامية هو الهدف الأعلى الذي لا يجب إن تجبه أي تعاليم دينية وهذا إقرار بعلمنة الدين ومن هنا يمكن القيام بإعادة تقييم ولاية الفقيه ودحض أهميتها داخل الحقل السياسي في إيران.ويمكن إن ندرج في نفس السياق رؤية المفكر حميد باردار الذي يرى استحالة الدمج بين الدين والسياسة.ذلك إن محاولة إيجاد أي توافق بين الإسلام والديمقراطية بدون علمنة الإسلام أمر لا يمكن تحقيقه. ( )

وأخيرا إن ولاية الفقيه على المستوى النظري صورة مثالية للحكومة الإلهية التي تمثلت يوما في الإمام المهدي المنتظر)إلا إن نظرية ولاية الفقيه لم تستطع إن تلغي نظرية المهدي المنتظر لأنها بذلك تفقد شرعيتها الدينية لدى الشيعة الأمامية)لذا أبقت عليها)واعتبرت إن إقامة ولاية الفقيه هي ولاية تمهيدية لمجيء المهدي)وبذلك يكون الشيعة الذين انقطعوا عن ممارسة السياسة بانتظار مجيء الإمام المنتظر)قد عادوا لممارسة هذا الدور معتمدين على نظريتهم الحديثة.( .()

الخاتمة

يعد منصب المرشد الأعلى اقوى مؤسسة في ايران الى حد بعيد)ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني التي هي ولاية الفقيه.وعلى هذا الاساس يستعمل في ايران مصطلحا مرشد الثورة والولي الفقيه عموما كمترادفين.لقد قام اتباع الإمام الخميني بتطبيق نظرية ولاية الفقيه ضد كل معارضة وانشئت هذه الولاية اعمالا للمادة من دستور بعدها مبدأ من مبادىء الدولة لاينفصل عن شخص الإمام الخميني.وهكذا انشأ أتباعه مؤسسة تتجاوز سلطاتها بكثير تلك التي كانت ممنوحة للشاه بموجب دستور عام .. تؤسس المادة من دستور عام .على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه.وتفوضه في الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة الخ.

وقد تبدو نظرية ولاية الفقيه منذ الوهلة الأولى نظرية غير ديمقراطية.ولكنها على العكس تماما.فهناك من يرى بأنها نظرية تحافظ على الثوابت الإسلامية.من ضرورة مراقبة الفقيه للحكم.وتطبيق الشريعة الإسلامية.رغم وجود من يراها نوعا من الديكتاتورية المعممة.

وقد جاءت مواد الدستور في العقد الأول من الثورة محاولة وضع القائد في دور المرشد الأعلى الذي يشرف على المؤسسات بالمشاركة مع مجلس القيادة المكون من فقهاء حائزين على الشروط.ثم جاءت مواد الدستور المعدل عام .ووضعت القائد دستوريا في مقام أوسع من الإشراف أو الإرشاد.وتحول القائد منذ العقد الثاني للثورة إلى المنفذ الرئيسي.في كل المؤسسات السيادية.بل والكثير من المؤسسات المهمة.الأمر الذي رآه البعض خطرا على الديمقراطية وممارسة الأمة لحقها في تحديد مصيرها.

إلى جانب ما تقدم نجد إن مرشد الثورة السيد علي خامنئي بدا عاجزا عن بسط نفوذه خارج ايران بسهولة.على عكس سلفه الإمام الخميني.ونقطة ضعفه التي يعانيها في مؤهلاته من ناحية العلوم الدينية وعلى الرغم من السلطة الدستورية التي يملكها مكتب المرشد الاعلى فان الضعف اصاب هذه المؤسسة بعد وفاة الخميني في حزيران(يونيو) )لان السيد خامنئي لا يمتلك الكاريزما أو السلطة الفطرية التي كان يتمتع بها الإمام الخميني ولا يملك كذلك مؤهلاته في العلوم الدينية.

ووفقا لما جرى عليه التقليد لاتوجد عملية محددة مؤسسية يحصل من خلالها عالم الدين على لقب آية الله العظمى.ولكنهم ينتخبون من قبل علماء الدين الاخرين من خلال عملية طويلة وغير رسمية من الاعتراف بهم تستغرق في الغالب مابين عقدين وثلاثة.ولايعتد كثيرا بأراء عامة الناس في هذه العملية غير الرسمية.وان كان من الامور المفهومة ضرورة وجود اجماع كبير بين الناس وعلماء الدين.وتبرز اهمية هذه المساءلة بعد ارغام آية الله منتظري على الاستقالة في (مارس) )وقد تلت ذلك ازمة خلافة)اذ تنص المادة من دستور عام على ضرورة ان يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادر على الافتاء وباستبعاد منتظري لم يكن هناك خلفاء مناسبون بين صفوف علماء الدين المسيسين ولذلك أمر الإمام الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية.ولم يعد الدستور المعدل عام ينص على

ضرورة ان يكون الولي الفقيه مرجع تقليد او ان يتم اختياره من بين علماء الدين الارفع درجة.واظهر حذف ذكر مرجع التقليد في الدستور المعدل بوضوح انه لايشترط ان يكون الولي الفقيه الحجة الاولى في علوم الدين.

كان السيد علي خامنئي الشخص المفضل لدى مجلس الخبراء المسؤول عن تعيين خليفة للإمام الخميني.ولكن حتى وفاته لم يكن لقب خامنئي الا حجة الاسلام.فلم يكن فقيها ولا آية الله.ولذلك قام المجلس.في خطوة سياسية محضة.بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني.ورفع رتبته الى اية الله.وجعله فقيها ومنحه سلطة الافتاء.وهنا نجد ان افتقار خامنئي لهذه المؤهلات في العلوم الدينية قوض شرعيته كمرشد اعلى منذ عام .وزرع بذور ازمة كامنة في الشرعية الدينية لنظام ولاية الفقيه برمته.

بيد أن التغييرات الدولية الجذرية لم تساهم في جعل المرجعيات الدينية التي تقود الفكر السياسي الإيراني اليوم تستوعب أن العالم تغير فعلا، وأن الظروف التي قادت آية الله الخميني من منفاه بفرنسا إلى السلطة لم تعد قائمة، وأنه داخل هذه المتغيرات الجديدة لن يصل إلى إيران آية الله جديد .وما حدث في الدولة الشيعية الأكبر في المنطقة أن الشعب الإيراني هو الذي يقود هذه الثورة اليوم حاملا شعارات كثيرة وكبيرة وجديدة تكفي لمعرفة أن مطالبه ليست غير أخلاقية كما يقول النظام، بل تكمن في حفظ الكرامة، وتأسيس دولة مؤسسات حقيقية بعيدا عن المحسوبية التي صنعتها المرجعيات الدينية ضمن إشكالية العمائم على حد تعبير المفكر الكبير فهمي هويدي، بحيث أن سقف مقبول من الكرامة ومن العدالة ومن الحياة هو المطلب الأبسط الذي نكتشف أن جيل جديد من الإيرانيين يحملون ويطالبون به وغير مستعدين للتضحية به.

**هوامش البحث**

***– ولد الإمام الخميني في ) ايلول(سبتمبر ))في مدينة خمين بمقاطعة أصفهان)وجاء جده من الهند لمدينة بندر عباس ثم إلى مدينة خمين وهي إحدى مدن الجنوب الغربي من إيران)رغم إن عائلته تنتمي إلى نيسابور في شمال شرق إيران)وهي عائلة متدينة موسوية)يعود نسبها إلى الإمام السابع موسى الكاظم)وكان والده سيد مصطفى رجل دين)وأحد ملاك الأراضي الصغار)وقضى بعض السنوات في الدراسة الدينية في النجف بالعرا ))ويعد من النخبة القاجارية ).التحق الخميني في سن التاسعة عشرة بحلقة علم الشيخ عبد الكريم الحائري في مدينة أراك .وبعد ذلك بعام توجه الحائري ومعه جماعة من تلامذته إلى مدينة قم وكانت بداية مرحلة جديدة في حياة الخميني.حصل على درجة الاجتهاد في الخامسة والعشرين من عمره ليعين مدرسا في المدرسة الفيضية في قم ليقوم بتدريس الأخلاق والفلسفة والعرفان بدأ عمله السياسي عام ) بحملة قاسية على رضا شاه إلا إن حقبة )– ) تميزت بتركيزه على تدريس الفقه وتجنب النشاط السياسي إلا نادرا–نفي إلى تركيا في عام )–وبعد عام واحد غادرها إلى العراق وبدأت محاضراته التركيز على فكرة الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه في إيران–غادر العراق عام )–إلى فرنسا التي بقي فيها حتى الأول من شباط(فبراير ))ليعود إلى إيران وسقطت حكومة بختيار بعد عشرة أيام)ليكون الحادي عشر من شهر شباط(فبراير )انتصارا للثورة الإسلامية في إيران.توفي في حزيران(يونيو .وللمزيد من التفاصيل انظر:السباعي محمد السباعي.آية الله الخميني.في ماجدة علي صالح(محررة)عظماء آسيا في القرن العشرين.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة. ) : . . ) -- . أيضا: حسن السعيد.مشاعل في العتمة.إضاءات عن رواد الوعي الإسلامي الحديث.الجزء الأول.مؤسسة المنتدى الثقافي.دار ومكتبة المواهب.بغداد.الطبعة الأولى. ) : . . ) – ) .أيضا:**

**Shaul Bakhash.The Reign of Ayatollahs, Iran and the Islamic Revolution. I.B. Tauris & Co. Ltd, Publishers. London. : ( ,pp . –. .**

**– ولاية الفقيه نظرية من النظريات القديمة في الفقه الإسلامي عموما–والفقه الإمامي على وجه التحديد.وهي ليست مسألة فقهية أو كلامية مستحدثة.بل أنها قضية أصلية وقديمة بأصالة الفقه وقدم الفقهاء.وتعد ولاية الفقيه أهم المفاهيم الأساسية لتطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة.وتهدف إلى ضبط العلاقة بين الشعب والحاكم.على أساس الولاية الدينية والسياسية للفقيه في عصر الغيبة نيابة عن الإمام المعصوم.وتستند ولاية الفقيه وتقوم على أساس عقيدة شيعية مقدسة هي الإمامة.التي هي لدى الشيعة أصل من أصول الدين الذي يتوازى الإيمان به مع الإيمان بالصلاة والصوم والحج.ذلك أن صلاح الدين والدنيا متوقف عليها.وبها ترتبط عملية استمرار الرسالة الإلهية.لأن الإمام هو المرجع المؤتمن في الدين والدنيا.ومن ثم فالإمامة تعد لطفا إلهيا وقد حلت محل النبوة التي اختتمت بالرسول محمد( () ومن ثم لا تقاس الإمامة على مناصب الحكام ولا شأن للبشر بها(فهي من أمور السماء وحسب.ويعد الشيخ المفيد(المتوفى في –هـ))في طليعة الذين استنبطوا نظرية نيابة الفقيه عن الإمام المعصوم)في بداية القرون الثلاثة الأولى من الغيبة الكبرى)وسعى إلى استنباط أراء في موضوع ولاية الفقيه وغرضها.وقد رفض الشيخ المفيد علانية.في المسائل التي طرحها أصولا لنظرية ولاية الفقيه.حكم السلاطين العرفيين(حكم الأمر الواقع))على المجتمع ورأى إن الحكم للفقهاء الذين تتوافر فيهم شروط وصفات الفقهاء العدول وأصحا الرأي والعقل والفضل ..الخ .ويمكن ان نقسم تطور نظرية ولاية الفقيه على ست مراحل رئيسية هي:**

**أولا– عصر حضور الأئمة المعصومين–أي منذ إمامة علي بن أبي طالب( () حتى نهاية الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى ( ) هـ – –هـ).**

**ثانيا–بداية الغيبة الكبرى إلى ظهور الدولة الصفوية ( هـ – هـ).**

**ثالثا–العصر ألصفوي ( هـ – s هـ).**

**رابعا–العصر القاجاري حتى الثورة الدستورية( s هـ – s –).**

خامسا–منذ الثورة الدستورية حتى الثورة البيضاء( s – s ).

سادسا– منذ الثورة البيضاء حتى الثورة الإسلامية( s – s ).وللمزيد من التفاصيل انظر:الشيماء الدمرداش العقالي.نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية.مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.بيروت.الطبعة الأولى. s . . – .أيضا:أحمد جهان بزركي.نظرية ولاية الفقيه...قراءة تاريخية.في مجموعة من المؤلفين.الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي.أضواء على نظرية ولاية الفقيه.الجزء الأول.سلسلة الدراسات الحضارية .مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.بيروت.الطبعة الأولى. . – .أيضا:مدحت أحمد حماد.النظام السياسي الإيراني الخماسي الإضلاع:مركز الثقل ونقاط الضعف.في وحيد عبد المجيد(محررا).(إيران(جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟ مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع.القاهرة.الطبعة الأولى. . ).–( ).أيضا: نورهان عبد الوهاب أحمد قاسم.ولاية الفقيه ومفهوم الدولة عند الإمام الخميني.رسالة ماجستير(غير منشورة).قسم العلوم السياسية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة. . . ....

.– جعل الإمام الخميني النضال من أجل تشكيل هذه الحكومة هو توأم الإيمان بالولايةوجعل إقامة هذه الحكومة فرض عين على الفقيه الجامع لشروطها؛لأنها عنده حكومة إلهية أمر بها اللهونفذها الرسول الكريموعين لها من بعده خليفة هو علي بن أبي طالب.وإذا كانت ولاية علي وأولاده من فاطمة وهم الأئمة الاثنا عشر المنصوص عليهم هي الولاية التكوينية.فان هذه الولاية تنتقل عنده في زمن غيبة الإمام الثاني عشر إلى الفقيه العادل العالم.وإذا كانت الولاية التكوينية تنحصر في الأئمة المنصوص عليهم.فان الولاية الاعتبارية التي هي للفقهاء ليست محدودة عنده في شخص بعينه.بل هي متاحة لأي فقيه متى انطبقت عليه أوصافها.وعليه تكون ولاية الفقيه عند الإمام الخميني ولاية اعتبارية عامة مطلقة.إذ أنها وظيفة عملية ومنصب اعتباري جعله الشرع له.قيما على الشعب بأسره.لا تختلف مهمته عن الرسول( () والإمام علي( ()..

تتحدد صلاحية النبي والإمام والفقيه)ولا تتحدد المنزلة والفضل.وتتحدد نظرية الإمام الخميني في الولاية العامة للفقيه تسعة مناصب للفقيه الولي.وهي: الإفتاء القضاء الحدود والتعزيزات الجهاد والصلح والمهادنة وإعداد العدة التصرف في أموال اليتامى والمجانين والقصر التصرف في أموال الغيب الولاية في الانكحة التصرف في أموال الإمام من باب الولاية من المعصوم والوكالة تولي شئون الأمة.وللمزيد انظر: الشيماء الدمرداش ألعقالي.مصدر سابق. . – .أيضا:علا أبو زيد.ولاية الفقيه.تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة. في سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين(محررين).الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة. . .وقارن مع الشيخ نعيم قاسم.الإمام الخميني.الأصالة والتجديد. المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الأولى. . ).–( .

–– بهمان بختياري.المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الاسلامية الايرانية.المرشد الاعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان). في جمال سند السويدي(معدا).ايران والخليج(البحث عن الاستقرار.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.الطبعة الاولى.ابو ظبي. . ).–( )..

.– ولد مهدي بازركان لعائلة غنية في طهران عام –كان من ضمن أول مجموعة طلابية ارسلت الى خارج ايران للدراسة في فرنسااذ درس فيها الهندسة الكهربائية.عمل في القطاع الحكومي وكذلك القطاع الخاص.بدأ مهندسا صناعيا.واستمر كاتبا ومصلحا دينيا.شارك في الحياة السياسية منذ شبابه وحتى وفاته. وهو من المعجبين بالديمقراطية والحكم الدستوري قضى أكثر من ثلاثين عاما في العمل السياسي اغلبها في صفوف المعارضة بداية في الجبهة الوطنية خلال الخمسينيات وفي حركة المقاومة الوطنية وحركة حرية ايران خلال الستينيات كما قضى عدة حقب في السجن. كان اول رئيس وزراء للجمهورية الاسلامية لمدة تسعة اشهر واستقال بسبب سياسته الاعتدالية والاصلاحية. ويعد رجل الاصلاح والفكر والسياسة.توفي في طهران عام . وللمزيد انظر:مجيد محمدي.اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران.ترجمة ..حسين.الشبكة العربية للابحاث والنشر(بيروت) والمعهد العالمي للفكر السياسي(الولايات المتحدة الامريكية).الطبعة الاولى.بيروت. . ). .ايضا: **Shaul Bakhash.op,cit,pppp–pp.**

– السباعي محمد السباعي.مصدر سابق. . **cit.**

.– لقد اختلف فقهاء الشيعة دوما حول طبيعة الموقع القيادي الذي شغلوه وتبلورت اختلافاتهم منذ القرن السابع عشر في مدرستين هما: الإخباريين والأصوليين. فالإخباريين عارضوا دوما حق الاجتهاد بوصفه نوعا من الانتهاك لحق خالص للائمة والفقه عندهم ما صدر عن الأئمة وليس لأحد إن يعطي لنفسه صلاحيات من اختصاص الأئمة المعصومين.ولهذا رفضوا الخوض في ميدان السياسة سواء بالمعارضة.أو بالثورة أو بإقامة الدولة.بالمقابل قال الأصوليون بحق الفقهاء في الإفتاء فيما يستجد على الناس من أمور.وسمحوا بإقامة المرجعية وتوسيع اختصاصاتها.وقد فرض الأمر الواقع المتمثل في اختفاء الإمامة رجحان كفة الأصوليين.فاتسعت دائرة المجتهدين بمرور الوقت.وفيما يتعلق بميدان السياسة.فقد تبلور تياران داخل مدرسة الأصوليين؛الأول:يؤكد على استحالة وجود تطبيق سليم للشريعة في ظروف غيبة الإمام.ومن ثم.يدعو إلى عدم التصدي للعمل السياسي حيث ولاية الفقيه الأساسية تكون برعاية أحوال الإتباع الاجتماعية والدينية من خلال الفتوى والقضاء ومباشرة الأوقاف العامة وإقامة الشعائر.وفي الجانب السياسي تقتصر المشاركة في الحياة السياسية بحدود الإشراف على السلطة التشريعية.للتأكد من مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية.ومن أصحاب هذا الاتجاه الشيخ مرتضى الأنصاري صاحب كتاب المكاسب.والسيد محمد بحر العلوم في كتابه بلغة الفقيه.والشيخ النائيني في كتابه تنبيه الأمة.

أما التيار الأصولي الثاني.فيتجه أصحابه إلى توسيع دائرة الممارسة السياسية للفقهاء.فيسمح لهم بإقامة الدولة الإسلامية وتوليها رغم استمرار غيبة الإمام.وهذا موقف كل من الشيخ محمد بن مكي الجزيني والشيخ الكركي وآية الله احمد النراقي.فالشيخ الجزيني كان أول من تحدث عن نائب الإمام الغائب في كتابه(اللمعة الدمشقية).أما الشيخ الكركي فقد قدم قراءة ثورية لمبدأ ولاية الفقيه(ضمنها بعدا سياسيا لاشك فيه(كما فعل بكثير من مبادئ الإسلام الأخرى.كما يمكن اعتبار الكركي أول فقيه تنم كتاباته حقا عن مؤشرات على نظرية الدولة.إذ انه يستند إلى إثبات ولاية الفقيه وحدودها إلى مقولة عمر بن حنظله المعروفة.فقد رأى إن الفقيه طالما انه يمتلك كل المؤهلات المطلوبة لإبداء رأيه وإصدار فتواه إنما هو معين من قبل الإمام وأحكامه لازمة الطاعة.لقد فتح الكركي الباب أمام ما سوف يعرف لاحقا بولاية الفقيه التعينية.ولكن من غير الثابت أنه كان يعني ضرورة تأسيس الفقهاء للحكومة الإسلامية بأنفسهم.بيد إن علماء الشيعة.مثل الكركي لم يتطرقوا إلى العلاقة بين السلطة الهيروقراطية الشرعية المجهولة (المهدي) وسلطة الملك الشخصية الأبوية القديمة المعهودة.وللمزيد من التفاصيل انظر: علا أبو زيد.مصدر سابق. . )–( ).أيضا: نورهان عبد الوهاب أحمد قاسم.مصدر سابق. . – . .

**– تستخدم مفردة(ولاية) بالمعنى نفسه المتداول في اللغة والعرف(وهي مرادفة لمفردات مثل (الإمارة)) (الحكومة)) (الزعامة)) (الرئاسة).وتقال كلمة(ولاية) بمعنى (الإمارة) بحق من يحكم منطقة ما(كما يقال للمنطقة الخاضعة لحكمه أيضا: (ولاية) ((إمارة). وقد وردت الولاية بمعنى النصرة والمحبة أيضا(لكنها ليست موضع البحث في (ولاية الفقيه))فالولاية هنا تعني الحكومة)لذا فان هذه المفردة تستخدم في المواضع التي يقصد بها السلطة السياسية والحكومة الإدارية.نقلا عن :رضا حق بناه.علاقة الولي الفقيه بالقانون. في مجموعة باحثين.حاكمية الفقيه بين السلطة والولاية.مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.بيروت.الطبعة الأولى. . ) .

.– مختار الاسدي.الديمقراطية والدين وولاية الفقيه.دراسة في إشكالية الحكم الديني.مؤسسة الانتشار العربي.بيروت.الطبعة الأولى. . . ) .

.–علا أبو زيد.مصدر سابق. . ) .

.– الشيخ محمد شقير..لولي الفقيه ومرجعية الاختيار.في مجموعة مؤلفين.الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي.مصدر سابق. . .

– السيد علي خامنئي.حاكمية الاسلام بين النظرية والتطبيق.الجزء الأول.مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت. . . – .

– نقلا عن: إسماعيل نعمت اللهي.الدائرة الموضوعية لحكم الولي الفقيه من وجهة نظر الإمام الخميني. في مجموعة باحثين.حاكمية الفقيه بين السلطة والولاية.مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.بيروت.الطبعة الأولى. . . .

– هناك شروط ينبغي توافرها في أولى الناس بتطبيق قانون الله بسبب عدم الوصول إلى المعصوم وتحمل مسئولية القيادة وهي:

أولا– المعرفة الكاملة بالإسلام وقوانين الله.

ثانيا–التقوى والبعد عن الأهواء النفسية.

ثالثا–التدبير والإدارة والقدرة على التنسيق بين القوى المتعلقة بالحكومة.فالصفتان الاولتان يجب توافرهما في الحاكم بالحد الأقصى.أما الصفة الثالثة فهي ضرورية لكل مسئول متقلد لأمر معين بمقدار ما يكفي من التجارب والمهارات التي يتمتع بها في مجال عمله.وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد تقي مصباح اليزدي.الحكومة الإسلامية و ولاية الفقيه.ترجمة عبد الكريم محمود.منظمة العمل الإسلامي–العلاقات الدولية.إيران.الطبعة الأولى. . . – .أيضا:رضا حق بناه.مصدر سابق. . .

– محمد مال الله.نقد ولاية الفقيه.دار الصحوة.القاهرة. . . .

– – Shaul Bakhash.op,cit,pp op–op.

op– يمثل الخميني في كتابه استمرارية المجتهدين المتأخرين من العلماء كالنراقي–والنائيني–فيما يتعلق بأن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والإعمال السياسية والثورة–بسبب رسوخ القول بخصوص ولايتهم–واستدل الخميني على عموم ولاية الفقيه من خلال تأويله لآيات القرآن الكريم–كما استدل بمأثورات من الحديث على عموم ولاية الفقيه وحاكميته السياسية–فالخميني يرى خلافة الفقهاء للرسول تساوي خلافة علي بن أبي طالب للرسول–بكل ما يعنيه ذلك في الفكر الشيعي–ولا مجال للشك في دلالة الرواية على ولاية الفقيه وخلافته في جميع الشئون.ويؤكد الإمام الخميني: (لقد استخلف الرسول بأمر من الله.من يقوم بعده.وهذا الاستخلاف يدل على ضرورة استمرار الحكومة...وأجهزتها وتشكيلاتها كل ذلك بأمر من الله أيضا...ولقد ثبت بضرورة الشرع والعقل أن ما كان ضروريا أيام الرسول وفي عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من وجود الحكومة لا يزال ضروريا إلى يومنا هذا.) نقلا عن:نورهان عبد الوهاب احمد قاسم.مصدر سابق. . s– s.

–مهدي نوربخش.الدين والسياسة والاتجاهات الايديولية في ايران المعاصرة.في جمال سند السويدي(معدا).مصدر سابق. . – . .

–محمد السعيد عبد المؤمن.الشرعية في إيران:الأسس والإشكاليات. في وحيد عبد المجيد(محررا).مصدر سابق. . .) – .) .

– المصدر نفسه. – .

– رضا حق بناه.مصدر سابق. . .) .

– السيد علي خامنئي.مصدر سابق. . .) – .) .

– يشير أبو الحسن بني صدر إلى إن الإمام الخميني غير وجهة نظره حول ولاية الفقيه خمس مرات من قم إلى النجف إلى باريس إلى طهران–فعندما كان في قم في ظل عهد الشاه كان ضد مبدأ ولاية الفقيه ثم في حوزة النجف بالعراق علم ولاية الفقيه لطلابه وحددها بأنها تطبيق للقوانين الإسلامية ثم جاء إلى فرنسا واكتشف هناك أنه إذا تحدث عن ولاية الفقيه فإن الشاه سيبقى على العرش فيما سيعيش الخميني في المنفى باقي عمره فتحدث الخميني عن ولاية الجمهور بدلا من ولاية الفقيه.وكانت هذه هي المرة الثالثة التي يغير فيها رأيه.ثم عندما تم تشكيل مجلس الخبراء بعد نجاح الثورة.عاد هذه المرة ليتحدث عن ولاية الفقيه.ولكنه وافق في النهاية على إن تلعب ولاية الفقيه دور مراقب فقط.أي إن يكون سلطة إشرافية.ثم مع اقتراب نهاية حياته.قبل انتهاء الحرب الإيرانية– العراقية تحدث عن السلطة المطلقة لولاية الفقيه وكانت هذه المرة الخامسة التي يغير فيها رأيه حول ولاية الفقيه.نقلا عن نورهان عبد الوهاب احمد قاسم.مصدر سابق. . – .أيضا:بهمان بختياري.مصدرسابق. . – .

– دستور الجمهورية الاسلامية في ايران. المشرق للثقافة والنشر.طهران.الطبعة الأولى. . . –.

– ينظر: المادة العاشرة بعد المائة من دستور الجمهورية الاسلامية في ايران. – . – . .

***– ولد السيد علي الحسيني الخامنئي عام بمدينة مشهد المقدسة من عائلة علمية محترمة–والده السيد جواد من المجتهدين وعلماء مشهد المحترمين–وجده هو آية الله السيد حسين الخامنئي من علماء أذربيجان .كان يعيش في حي خيابان بتبريز ثم هاجر إلى النجف وأقام هناك واشتغل بالتدريس والبحث.والسيد الخامنئي متزوج وله ستة أبناء. التحق بالكتاتيب ولم يتجاوز عمره الخامسة وبعدها أرسل إلى مدرسة ابتدائية دينية هي(دار التعليم الديني))قضى ثلاث سنوات في سجون الشاه خلال حقبة ( )– )) وقريب عام في المنفى–وفي عام ) بدأ بالترويج لخط الإمام الخميني ومرجعيته وإعلان الوفاء له:فاعتقل مرة أخرى:لمدة أربعة أشهر وعدة أيام:واعتقل مجددا في عام ) ونقل من مشهد إلى طهران واستمر سجنه لشهرين:وفي عام ) اعتقل وحكم عليه بالنفي إلى إيران شهر لمدة ثلاث سنوات إلا انه عاد إلى مشهد عام ):وبنجاح الثورة الإسلامية وعودة الإمام الخميني إلى إيران تولى السيد خامنئي مسئولية الإعلام في مكتب الإمام إضافة إلى عضويته لمجلس قيادة الثورة إلى جانب كل من الدكتور بهشتي والسيد مطهري والسيد عبد الكريم الاردبيلي والدكتور باهنر والشيخ رفسنجاني.وللمزيد من التفاصيل انظر: السيد محمود الغريفي.خليفة الإمام الراحل(قدس).ملتقى السائرين على نهج السيد الإمام(قدس).ديزفول.الطبعة الثانية. ). . ).– ..أيضا: الإمام الخامنئي:شمس الولاية.مركز بقية الله الأعظم.بيروت.الطبعة الأولى. )هـ. . : – : .

–(بدأت مواقف بني صدر تنحرف عن مصالح الجمهورية الإسلامية(واستغل موقعه لإعاقة الجمهورية في ظروف نشأتها الصعبة(ومال إلى التوجهات الليبرالية ومسايرة أمريكا والغرب ولم يكن مقتنعا بمسار الحرب ...فكاد يسبب الانقسامات داخل القوات المسلحة كما بدأ الخلاف السياسي داخل السلطة يربك حركة إيران في ظروفها الصعبة فقرر الإمام إقالته من منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة في حزيران(يونيو) ). ... اجتمع مجلس الشورى الإسلامي في حزيران(يونيو) ))وبحسب صلاحياته الدستورية)أصدر قراره التالي: (إن السيد بني صدر لا يتمتع بالكفاءة السياسية للبقاء في منصب رئيس الجمهورية الإسلامية))الذي وافق عليه: : ( عضوا:وخالفه عضو واحد:وامتنع عن التصويت: عضوا.وبحسب المادة : ( من الدستور تم إبلاغ الإمام الخميني بهذا الأمر لاتخاذ القرار المناسب فأعلن في حزيران(يونيو)عزله من منصب رئاسة الجمهورية.).نقلا عن الشيخ نعيم قاسم.مصدر سابق. – .أيضا: احمد أبا الخليل.الازمة الايرانية.مجلة البيان.السنة الرابعة والعشرون.العدد . ). . – .

– محسن ميلاني.سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال.في جمال سند السويدي (معدا).مصدر سابق. . – .

– السباعي محمد السباعي.مصدر سابق. . .

– مهدي نوربخش.مصدر سابق. . – .

– تألف دستور الجمهورية الإسلامية لعام ) من ) مادة توزعت على اثني عشر فصلا فيما تألف الدستور المعدل عام ) من ) مادة توزعت على أربعة عشر فصلا فالفصل الأول وحتى الفصل الثاني عشر هي تكرار من النسخة السابقة أما الفصل الثالث عشر فيخصص لمجلس الأمن الوطني الأعلى وهو مؤسسة جديدة استحدثت في عام ) وأما الفصل الرابع عشر فيخصص لإعادة النظر في الدستور وبنفس العنوان فيما توزعت مواد الدستور المعدلة بين ما هو متعلق بالسلطة التشريعية(عدلت خمس مواد))وصلاحيات المرشد الأعلى(عدلت سبع مواد))وما هو متعلق بالسلطة التنفيذية(عدلت اثنتا عشر مادة))وما يتعلق بالسلطة القضائية(عدلت (ربع مواد).وكان الهدف من التعديلات تمكين القائد من تجاوز أي أزمات(وخصوصا في حالة الخلاف بين جناحي السلطة التشريعية(وهما مجلس الشورى الإسلامي(ومجلس صيانة الدستور. كما تعكس هذه التعديلات تطورا كبيرا في تطبيق نظرية ولاية الفقيه باتجاه الشمولية والإطلاق(إذ تتحدث عن صلاحيات مشابهة لصلاحيات الرسول( () والأئمة المعصومين(ويتضح إن الإمام الخميني أراد إن يجمع بين نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب(ونظرية ولاية الفقيه المطلقة.وللمزيد من التفاصيل انظر:الشيماء الدمرداش العقالي.مصدر سابق. . ) – ) .

– وللمزيد من التفاصيل انظر:– نورهان عبد الوهاب احمد قاسم.مصدر سابق. . ) – ) .أيضا:السباعي محمد السباعي.مصدر سابق. . ) .

– بشير عبد الفتاح.إيران..تعزيز هيمنة الولي الفقيه.مجلة الديمقراطية.العدد ) .مؤسسة الأهرام.القاهرة.أبريل ). . ) – ) .

– نيفين عبد المنعم مسعد.صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى. ). . )– ).

– المصدر نفسه. . – .

– مهدي شحادة وجواد بشارة.إيران:تحديات العقيدة والثورة.مركز الدراسات العربي–الأوربي.دار بلال للطباعة.بيروت.الطبعة الأولى. ). . .

– المصدر نفسه. . .أيضا: الإمام الخامنئي:شمس الولاية. مصدر سابق . . . .

– ويلفريد بوختا.إيران بعد ربع قرن.من الجمهورية الأولى الى الثالثة.ترجمة فالح حسن.معهد الدراسات الاستراتيجية.الطبعة الاولى.بيروت. ). . – .

–– ويلفريد بوختا.من يحكم ايران؟ بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية.دراسات مترجمة العدد ) .مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.الطبعة الأولى.ابوظبي. ) . . ) – ) .

****– ولد آية الله العظمى حسين منتظري عام ****–درس العلوم الدينية في قم ووصل إلى أعلى مرتبة فقهية-وهي آية الله العظمى–كان مقربا من الإمام الخميني ووصفه بأنه(ثمرة حياته))وبعد الثورة أصبح إمام الجمعة في طهران)ويعد منتظري من اكبر المناهضين لولاية الفقيه المطلقة)وتناول في كتابه دراسات في ولاية الفقيه دور الشعب في السلطة واعتبار السلطة الشعبية أساسا لمشروعية السلطة إلى جانب السلطة الإلهية)ويقول إن ولاية الفقيه المطلقة شرك.نقلا عن: الشيماء الدمرداش ألعقالي.مصدر سابق. . – .

– أختار مجلس الخبراء المناط به اختيار الولي الفقيه–الشيخ حسين منتظري نائبا وخليفة للإمام الخميني في منصب الولي الفقيه في تشرين الثاني(نوفمبر) ****)وعلى الرغم من عدم قناعة الإمام بشخصية منتظري لهذا المنصب)فقد نزل عند رغبة مجلس الخبراء كعادته بالالتزام بالأطر القانونية والدستورية)لكن الشيخ منتظري ارتكب أخطاء فادحة)فقد أحاطت به مجموعة من الليبراليين والمنافقين الذين أساؤوا للجمهورية)وكانوا يوصلون المعلومات الخاطئة إلى الشيخ فيبني عليها)ويدفعونه لتصريحات تسيء إلى الجمهورية)ويستخدمونه واجهة للتصويب على المؤسسات الرسمية وتوجهات الإمام)وهنا كتب الإمام الخميني في رسالة إقالة الشيخ ما نصه: (نظرا إلى انه قد اتضح تماما بأنكم ستسلمون من بعدي البلد والثورة الإسلامية...إلى أيدي الليبراليين وعن طريقهم إلى المنافقين.لذ فقدتم أهلية ومشروعية قيادة النظام في المستقبل.وكنتم قد أوضحتم في معظم رسائلكم وأحاديثكم ومواقفكم بأنكم تؤمنون بضرورة إن يتسلم الليبراليون والمنافقون مقاليد السلطة في البلد.وان ما تحدثت به وكررته كان بإيجاد من المنافقين إلى درجة لا أرى جدوى من الرد عليه.)ويضيف الإمام في رسالته : (قسما بالله لقد كنت معارضا لاختيارك لخلافة القائد منذ البداية إذ كنت اعتبرك أنسانا بسيطا فلم تكن مديرا ولا مدبرا بيد انك كنت واعيا لدرسك ومفيدا للحوزات العلمية.)نقلا عن الشيخ نعيم قاسم .مصدر سابق. . : (–

: (.أيضا:للاطلاع على نص الرسائل المتبادلة بين الإمام الخميني والشيخ منتظري والاتهامات الموجه إليه انظر:إيران: الإحداث المهمة في العقد الأخير.مصدر سابق. . : – : .أيضا: نيفين عبد المنعم مسعد.مصدر سابق. ).

*****–– ولد محمد خاتمي عام ****.أكمل دراسته داخل إيران في جامعاتها الدينية والمدنية حتى حصل على الدكتوراه في عام ****.من جامعة أصفهان.تقلد عددا من المناصب العامة منها:رئاسة المركز الإسلامي في ألمانيا في حقبة ****– ****–بعدها عاد إلى إيران–إذ انتخب عضوا بمجلس الشورى حتى عام ****–شغل منصب وزير الثقافة والإعلام حتى اضطر للاستقالة في عام **** عمل رئيسا للمكتبة الوطنية في طهران لحقبة ****– ****–بعدها دخل سباق رئاسة الجمهورية ليصبح خامس رئيس لإيران.انظر:أمل حمادة وسيف الدين عبد الفتاح.مصدر سابق. . :– :.

–– ينظر: المادة العاشرة بعد المائة من دستور الجمهورية الإسلامية في إيران. . . – . .

–– ظافر ناظم سلمان.السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي منذ ****–دراسة في اثر البيئة الداخلية– معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية.الجامعة المستنصرية. ****. .-----.

–– تمتد علاقة الصداقة التي جمعت بين خامنئي ورفسنجاني إلى عقود خلت.منذ جلسا جنبا إلى جنب على مقاعد الدراسة في النجف.التي جاءاها من مواقع طبقية مختلفة:رفسنجاني سليل عائلة إقطاعية فاحشة الثراء:فيما ينحدر خامنئي من عائلة فقيرة(يقال إنه كان يستدين من رفسنجاني لدفع الإقساط الحوزوية).جمعهما التدين والعداء للشاه(والثورة الإسلامية التي كانا من أقطابها.واحتلا أبرز موقعين بعد الإمام في إيران :خامنئي رئيسا للجمهورية:ورفسنجاني رئيسا لمجلس الشورى.وللمزيد انظر: فنسان الغريب.دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الأولى. ****. . : .أيضا: ويلفريد بوختا.إيران بعد ربع قرن.من الجمهورية الأولى الى الثالثة.مصدر سابق. . – .

– بهمان بختياري.مصدر سابق. – .

– ويلفريد بوختا.إيران بعد ربع قرن.من الجمهورية الأولى الى الثالثة.مصدر سابق. . – .

– الدكتورة أمل حمادة.الخبرة الايرانية ::لانتقال من الثورة الى الدولة.الشبكة العربية للابحاث والنشر.بيروت.الطبعة الاولى. ****. . ) – ) .

– الشيماء الدمرداش العقالي.مصدر سابق. . ) .

–المصدر نفسه. . ) .

******– ولد محمود احمدي نجاد في مدينة كرمار التابعة لمحافظة سمنار عام ****–وانتقل مع عائلته منذ الصغر الى العاصمة طهران–وتابع دراسته هناك فحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة العلوم والصناعة في طهران ثم عين أستاذا في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها.وفي عام **** نال شهادة الدكتوراه في

الهندسة والتخطيط المروري.شغل منصب مستشار ثقافي لوزير الثقافة والتعليم العالي.ثم عين محافظا لمحافظة اردبيل شمال غرب إيران عند استحداثها وحقق نجاحات واسعة في هذا المنصب.وفي عام **** انتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي والإسلامي في المدينة.أصبح نجاد سادس رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية في (أغسطس ).وللمزيد من التفاصيل انظر:عدنان أبو سرحان.الثورة الإسلامية الإيرانية.وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي.النايا للدراسات والنشر والتوزيع.دمشق.الطبعة الأولى. ). . ) – ) .

– أمير سعيد. المحافظون والاصلاحيون في إيران...من يحل عمامة الفقيه؟مجلة البيان.مصدر سابق. . . .

– المصدر نفسه. . .

– أصدرت وزارة الداخلية الإيرانية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية العاشرة )-بعد يوم واحد فقط من عمليات الاقتراع–وأشارت الأرقام الرسمية إلى إن ما يزيد على مليون إيراني من أصل , )مليون لهم حق الانتخاب شاركوا في عملية التصويت.وبذلك بلغت نسبة المشاركة نحو %وهي أعلى نسبة مشاركة في تاريخ أية انتخابات رئاسية أو غير رئاسية في جمهورية إيران الإسلامية.وحصل الرئيس احمدي نجاد على , )% من الأصوات متفوقا على منافسه الأقرب مير حسين موسوي الذي حل ثانيا وحصل على – , % من الأصوات الصحيحة.وللمزيد من التفاصيل انظر:مصطفى اللباد.طائر إيران الخرافي ثلاثي الأجنحة.في وحيد عبد المجيد(محررا).مصدر سابق. . ).– ).. أيضا:أمير سعيد. مصدر سابق. . . .

– فنسان الغريب.مصدر سابق. . – .

– مصطفى اللباد.طائر إيران الخرافي ثلاثي الأجنحة.في وحيد عبد المجيد(محررا).مصدر سابق. . )..

– أعلن المرشد الأعلى أن النتائج الانتخابية كانت (سليمة) ((نهائية).وأدى استخدام القوة القهرية من الشرطة(وعدم انضمام شرائح اجتماعية معينة إلى تراجع إعداد المتظاهرين وبقاءهم محدودين ضمن فئات اجتماعية بعينها.ولعل الأهم في كل ذلك تلويح قوات الحرس الثوري بالتدخل لقمع المظاهرات فهو قوة النظام الضاربة واستخدامه لقمع التظاهرات يعني إن الأوضاع بلغت حدا خطيرا على مستقبل النظام وأنه يلعب أوراقه الأخيرة.وللمزيد من التفاصيل انظر:فنسان الغريب.مصدر سابق. . )..

– نقلا عن:حسن أبو طالب واحمد بهي الدين.الانتخابات الإيرانية ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟ كراسات إستراتيجية.العدد .مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.القاهرة.السنة العاشرة . . .

–المصدر نفسه. . .

–– تميز وصف الإمام الخميني للولايات المتحدة بالشيطان الأكبر بأنه ليس مصطلحا ذا إيحاء سياسي فقط كالاستعمار والامبريالية والقوى العظمى الخ.ولكنه استعان بمصطلح ذي دلالة دينية قوية (الشيطان الأكبر).فهذا المصطلح مكنه من ناحية من جمع وتعبئة الجماهير بدون مناقشة في رحلة عداء طويلة ومستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة وحتى بعد نجاحها(ومن ناحية أخرى فان هذا المصطلح حرق معظم الطرق أمام إمكانات البحث عن تسوية ما تتم سواء في عهد الإمام الخميني(أم بعد اختفائه من مسرح الإحداث في إيران.وللمزيد من التفاصيل انظر:أمل حمادة وسيف الدين عبد الفتاح.من الثورة إلى الدولة:دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمي بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر.في سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين(محررين).مصدر سابق. . a – a .

–نقلا عن:نجلاء مكاوي.مصدر سابق. . a – a .

–– يوضح الإمام الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية (إن علاقاتنا مع أمريكا وكافة دول العالم ستكون على أساس الاحترام المتبادل(وأننا لن نعطي لأمريكا حق تقرير مصيرنا.....أنهم ما زالوا يناصبون النهضة الإسلامية العداء(وما دامت الأمور على هذا المنوال فإننا نرفض السياسة الأمريكية(مع التفريق طبعا بين حكومة أمريكا وشعبها(وأننا نطالب الشعب الأمريكي بمساندة النهضة الإسلامية في إيران.إن العلاقات الحالية بين إيران وأمريكا هي علاقة السيد بالعبد.ولا بد من تغييرها إلى علاقات صحيحة) ويضيف قائلا: (إننا سنصمد حتى النفس الأخير وسوف لا نقيم علاقات مع أمريكا حتى يصلح حالها وتكف عن ممارسة الظلم علينا والمجيء من أقاصي الأرض للسيطرة على لبنان وان لا تمد يدها صوب الخليج الفارسي.وما دامت أمريكا على ما هي عليه وكذلك جنوب إفريقيا وإسرائيل فلا تعامل لنا معهم). وكذلك شهدت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي العديد من الإحداث التي ألقت بضلالها على العلاقات بين البلدين.وأبرزها تفجير السفارة الأمريكية في لبنان عام .والذي أدى إلى مقتل ). جنديا من مشاة البحرية الأمريكية(المارينز))واتهمت الولايات المتحدة إيران بالتحريض على العملية)وكذلك موقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق وغيرها.وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد عبد الرحمن يونس ألعبيدي.النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب ( – ).دراسات إقليمية.العدد ).مركز الدراسات الإقليمية.جامعة الموصل.كانون الثاني. . . ). – ). .أيضا: أمريكا في فكر الإمام الخميني(قدس سره).دار الولاية للثقافة والإعلام.إيران.الطبعة الثانية. . . ). – ). .أيضا: أمل حمادة وسيف الدين عبد الفتاح.مصدر سابق. . : .

–أمريكا في فكر الإمام الخامنئي. دار الولاية للثقافة والإعلام.إيران.الطبعة الثانية. . . – . .

–المصدر نفسه. . : – : .

–محمد طي.قراءة متجددة في رسالة الإمام الخميني(قدس سره) إلى غورباتشوف.مجلة الهدى.العدد الخامس عشر.مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف. . . ) – : .

– إيران :الإحداث المهمة في العقد الأخير.مصدر سابق. . : – : .

–الإمام الخميني(قدس سره) حياته العلمية والسياسية.إعداد لجنة التأليف والبحوث.مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف.الطبعة الأولى. . . : – : .

– لقد وجه الامام الخميني نداء في شباط(فبراير )حول كتاب(الايات الشيطانية) جاء فيه(انني اعلن لجميع المسلمين الغيارى في العالم ان مؤلف كتاب الايات الشيطانية الذي كتبه وطبعه ضد الاسلام وضد النبي( () وضد القرآن وكذلك جميع ناشري هذا الكتاب المطلعين على محتواه انهم محكومون بالاعدام وانني اطلب من المسلمين الغيارى ان ينفذوا حكم الاعدام هذا فورا في اي نقطة وجدوهم فيها حتى لا يتجرأ احد بعد الان على النيل من مقدسات المسلمين وكل من يقتل في هذا السبيل فهو شهيد ان شاء الله.اذا اطلع احد ما على مكان وجود مؤلف هذا الكتاب.وكان عاجزا عن تنفيذ الاعدام بحقه.فعليه ان يخبر الناس عنه لينال جزاء اعماله.(نقلا عن:مثنى حمدي توفيق الثويني.العلاقات الامريكية–الايرانية – .اطروحة دكتوراه(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد. . )مهدي نوربخش.مصدر سابق. . )..

– شاهرام تشوبين.طموحات إيران النووية.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاول. . – .

– أمريكا في فكر الإمام الخامنئي. . – .وفي ايار(مايو) طرحت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران والعراق لوضع اطار منظم كجزء من السياسة الامريكية الجديدة تجاه الشرق الاوسط برمته والخليج العربي على وجه اخص)ففي راي مارتن انديك الذي يعد مهندس الاحتواء المزدوج ان عزم الرئيس بوش الذي اظهره في جهوده ازاء موضوع الكويت لم يقابله عزم مماثل على اعادة هيكلة الشرق الاوسط في اعقاب حرب ).والحقيقة ان مفهوم الاحتواء ليس ابتداعا جديدا.وانما يعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اشار اليه جورج كينان بعده السياسة التي ينبغي على الولايات المتحدة اتباعها في مواجهة الاتحاد السوفيتي.وهي سياسة صبورة.ويقظة.وحازمة وقد اعاد انديك هذه السياسة بوصفها الوسيلة الفعالة تجاه الخصوم الجدد.وهدفها يتمثل في مواجهة كلا البلدين عبر اجراءات عقابية فعالة بدلا من استخدام السياسة السابقة القائمة على رعاية احدهما في مواجهة الاخرى عبر توازن قوى اقليمي وهي السياسة التي وصفت بانها فاشلة.وللمزيد من التفاصيل انظر:ظافر ناظم سلمان.اثر النظام الدولي الجديد على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث.دراسة في سياسة ايران الاقليمية منذ عام a .اطروحة دكتوراه(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.a . . – .

– الشيماء الدمرداش العقالي.مصدر سابق. . – .

– نقلا عن الشيخ نعيم قاسم.مصدر سابق. . – .

– انظر نص نداء الإمام الخميني في إيران:الأحداث المهمة في العقد الأخير.ترجمة عبد الرضا ألافتخاري.دار الرسول الأكرم( ().بيروت.الطبعة الأولى.a . . ).– )..

– الشيماء الدمرداش العقالي.مصدر سابق. . – .

–نجلاء مكاوي.مصدر سابق. . – .

– القضية الفلسطينية في أحاديث الإمام الخميني( ().مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني(قدس سره)–الشؤون الدولية.طهران.الطبعة الخامسة.a . . – .

– المصدر نفسه. . – .

– الامام الخميني(قدس سره) ورؤيته للقضية الفلسطينية. اعداد لجنة التأليف والبحوث.مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف.الطبعة الاولى.a . . .

– أحمد ابراهيم محمود.البرنامج النووي الايراني.آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.القاهرة. . . – .

– ستار جبار علاي.البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية.بيت الحكمة العراقي.بغداد. . . – .

– المصدر نفسه. . .

– محمد الهاشمي.موقف ولي أمر المسلمين الإمام الخامنئي من العملية السياسية في العراق(القسم الأول).مجلة الهدى.العدد الثاني عشر.مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف. . . .

– انظر:النص الكامل لخطبة الجمعة لسماحة السيد الإمام الخامنئي(دام ظله الوارف)المتضمنة إحداث دولة مصر الأخيرة.الجمعة . .منشورات مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف. . . .––.

– انظر:النص الكامل لخطبة الجمعة لسماحة السيد الإمام الخامنئي(دام ظله الوارف) الجمعة .منشورات مركز الهدى للدراسات الحوزوية.النجف الاشرف. . . .– ) .

–ستار جبار علاي.مصدر سابق. . ) .

– الشيماء الدمرداش العقالي.مصدر سابق. . ) – ) .

– المصدر نفسه. . ) – ) .

– احمد أبا الخليل.مصدر سابق. . – .

– علا أبو زيد.مصدر سابق. . ) .

– نيفين عبد المنعم مسعد.مصدر سابق. . )– ).

– نقلا عن:مهدي شحادة وجواد بشارة.مصدر سابق. . – .

–– ويلفريد بوختا.إيران بعد ربع قرن.من الجمهورية الأولى الى الثالثة.مصدر سابق.––.

– نقلا عن علا أبو زيد.مصدر سابق. . ) . لقد كانت المادتان . ) من الدستور في صيغتهما الأوليين تنصان على أن القائد يعترف به ويقره الشعب مباشرة.وان لم يتيسر ذلك فينتخبه مباشرة.وكذلك أكدت المادتان ) على ان اشغال مركز المرجع شرط للقائد.فالرابطة المباشرة مؤسسة بين انتخاب القائد وإرادة الشعب.لأن المرجع شخص يعترف به الشعب على أنه مرجع.الا ان تعديل الدستور عام .افقد الشعب القدرة على التأثير في اختيار القائد عبر مجلس خبراء القيادة.فالغاء حق الشعب في انتخاب القائد مباشرة كان نتيجة لاسقاط المرجعية كشرط لاحراز مركز القائد.والواقع ان هذا العمل كان تأثيرا جوهريا في نظرية ولاية الفقيه.وتأكيد الامام الخميني في كتابه الحكومة الاسلامية على ان القائد ينبغي ان تكون له اعلى مرتبة علمية (الافضلية العلمية))مما يرقى الى جعل المرجعية شرطا لازما.يضاف الى ذلك تصديق الامام الخميني على دستور دون ان يثير أية اعتراضات على الشرط المؤكد فيه عن المرجعية في المادتين : .وللمزيد انظر:أصغر شيرازي.دستور ايران السياسة والدولة في الجمهورية الاسلامية.ترجمة حميد سلمان الكعبي.دار المدى للثقافة والنشر.دمشق. . – .

– فنسان الغريب.مصدر سابق. . – .

–مهدي شحادة وجواد بشارة.مصدر سابق. . .

# The Role of The Supreme Leader in The Determine of Iranian Policy Directions

**Assist.Prof Dr.Sattar Gabaar Alaiy**

**Abstract**

The Supreme Leader is the linchpin of the Islamic Republic of Iran; He guides its character,policies,and approach to the outside world.

To arrive at our conclusions, we conducted a historical analysis of both the institution of Supreme Leader and key aspects of Khomeini's and Khamenei's terms in the position. After examining the justifications for the creation of the Supreme Leader position during the Islamic Revolution, we analyzed the position's constitutional and informal powers and how Khomeini and Khamenei have used these powers. We also explored various debates and political and religious discourses in Iran about the nature of the Supreme Leader, including those surrounding the ۱۹۸۹ succession.

On the basis of this research, we identified the selection of Khamenei for Supreme Leader over the heir Khomeini had originally chosen, Ayatollah Hossein Ali Montazeri,during the ۱۹۸۹ succession.Khamenei met Khomeini's and the Islamist Right's ideological and administrative qualifications for Supreme Leader and in many ways was Montazeri's opposite.

Iran's nezam derives its religious and political legitimacy from the concept of Velayat-e faghih,which underpins the Supreme Leader's authority. Khomeini reinterpreted Velayat-e faghih to form the basis of an Islamic state led by the clergy. Two broad schools of thought have since developed under Khomeini's reinterpretation; the "absolutist" and the "democratic".